

متطلبات تحسين فرص استثمار الوقف
الإسلامي في جهود تمويل التعليم قبل
الجامعي بمصر على ضوء رؤية مصر
٢٠٣٠



أ.د/ علي صالح جوهر
أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي
كلية التربية- جامعة دمياط
أ.د/ محمد حسن جمعة
أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي
كلية التربية- جامعة دمياط

المجلة الدولية للعلوم التربوية والتقولوجية والتنمية

المجلد الأول- العدد الأول- مسلسل العدد (١) - أكتوبر ٢٠٢٣م

ISSN-Print: 3009-7851 ISSN-Online: 3009-7444

موقع المجلة عبر بنك المعرفة المصري <https://ijsetd.journals.ekb.eg>

البريد الإلكتروني للمجلة E-mail IJESTD@foe.zu.edu.eg

متطلبات تحسين فرص استثمار الوقف الإسلامي في جهود تمويل التعليم قبل

الجامعي بمصر على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

أ.د/ محمد حسن جمعة

أ.د/ علي صالح جوهر

أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي - كلية

التربية- جامعة دمياط

أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي - كلية

التربية- جامعة دمياط

ملخص البحث باللغة العربية :

يتناول البحث فرص تحسين استثمار الوقف الإسلامي في جهود تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، ويتناول تحليلاً لمفهوم الوقف وأسس استثماره وآليات استثماره عبر التاريخ الإسلامي منذ البعثة النبوية وحتى الآن وكيفية توظيف توجهات مصر التنموية الاستثمارية المعاصرة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ وتناول البحث المحاور التالية:

- الإطار المفاهيمي للوقف الإسلامي ومنطلقات رؤية مصر التنموية ٢٠٣٠.
- أبرز مجالات توظيف الوقف الإسلامي في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.
- أبرز التوجهات العالمية الداعمة لتوظيف المساهمات الخيرية في مجال تمويل التعليم وأوجه الاستفادة منها في توظيف الوقف الإسلامي في جهود تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر على ضوء رؤية ٢٠٣٠.

- أهم المعوقات التي تواجه التوجه التنموي الداعم لتوظيف الوقف الإسلامي في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر والتصور المقترح الداعم لهذا التوجه وأسس تفعيله .

كلمات مفتاحية :

(الوقف الإسلامي- تمويل التعليم قبل الجامعي- رؤية مصر ٢٠٣٠)

Requirements for improving opportunities for Islamic endowment investment in efforts to finance pre-university education in Egypt in light of Egypt's Vision 2030

Summary of the research in English

The research addresses opportunities to improve the investment of the Islamic endowment in efforts to finance pre-university education in Egypt in light of Egypt's Vision 2030. It deals with an analysis of the concept of the endowment, the foundations of its investment, and the mechanisms of its investment throughout Islamic history since the prophetic mission until now, and how to employ this important economic resource in financing pre-university education in Egypt in light of Egypt Vision 2030. The research addressed the following topics:

- The conceptual framework of the Islamic endowment and the principles of Egypt's development vision 2030.
- The most prominent areas of employment of the Islamic Endowment in efforts to finance pre-university education in Egypt.
- The most prominent global trends supporting the use of charitable contributions in the field of financing education and ways to benefit from them in employing the Islamic endowment in efforts to finance pre-university education in Egypt in light of Egypt's Vision 2030.
- The most important obstacles facing the development trend that supports the use of the Islamic endowment in efforts to finance pre-university education in Egypt, the proposed vision supporting this trend and the foundations for its activation.

Keywords: Islamic Endowment - Financing pre-university education Egypt Vision 2030

مقدمة:

إن الاهتمام بقضايا التعليم يعد أمراً من أمور الأمن القومي والفكري لمصر وبيات الاهتمام بتمويله أمراً ملحاً يورق الأمة ويدفعها للبحث عن بدائل جديدة للتمويل، ولذا كان الاتجاه إلى الوقف الإسلامي باعتباره رأس المال الثابت والقادر على تلبية متطلبات الأمة السريعة لمواجهة التحديات.

وتسعي مصر وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى إقرار ممارسات تمويلية عصرية تستهدف استثمار ممارسات القطاع الخاص وممارسات المجتمع المدني وخاصة قطاع الأوقاف الإسلامية لتحسين استثمار تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر . (مصر ٢٠٣٠ ، ٢٠٢٤/٢/١٢)

إن تعاليم الإسلام تؤكد التكافل بمفهومه الشامل بين المسلمين وتقضى على كل من لا يبذل من عواطفه وجاهه وماله لغيره من إخوانه المؤمنين بأنه ليس منهم . ولذلك لا يعرف المجتمع الإسلامي فردية أو أنانية أو سلبية ، وإنما يعرف إخاء صادقاً وعطاء كريماً ، وتعاوناً على البر والتقوى دائماً ، بهذه المعاني كان المؤمنون أهلاً للعزة والقيادة والريادة في شتى مجالات الحياة ومنها مجال التعليم الذي احتل مكانة راقية في الدولة الإسلامية وغدا مورداً من موارد التمويل الموثوق بها في شتى البلدان العربية والإسلامية. (جواهر، جمعة، ٢٠١٨ ، ٤٧)

إن الوقف يمثل توجهاً استثمارياً تنموياً يجب أن يفعل وأن يستغل استغلالاً جيداً لتمويل التعليم المصري وفي ذلك فائدة للأفراد والأمة بأسرها، ذلك انطلاقاً من كون الفلسفة الإسلامية تنظر إلى العمل الخيري نظرة عميقة، إذ تربطه بمفهوم الحرية، فالعمل الخيري تحرير للنفس من قيد الأثرة وحب التملك. (غانم، ٢٠١٣ ، ٢٥٥)

والوقف الإسلامي يمثل طبيعة الإسلام التي تفرض على معتنقيه أفراداً كانوا أو جماعات أو هيئات أو مؤسسات قدراً معيناً من الالتزام الأخلاقي والأدبي والمادي تجاه بعضهم بعضاً في إطار من التوافق والتكافل. (الويشى، ٢٠١٤، ٢٣)

ويشكل نظام الأوقاف الإسلامية لبنة أساسية للتكافل الاجتماعي بعيداً عن دور الدولة ، وكانت الأوقاف تلعب دوراً كبيراً في بنیان الأمة أو المجتمع المدني ، حيث كانت تساهم في التوازن الاجتماعي والاقتصادي، فهي خدمة عامة ابتغاء وجه الله تعالى ، والتوجه الاقتصادي في الأوقاف متنوع فهو يشمل كافة الخدمات من إصلاح الطرق وإنشاء الجسور وعمارة المساجد ، وتقديم الخدمات الطبية ، كغالة الأيتام واللقطاء والفقراء ، ومساعدة طلاب العلم ومساندة المزارعين فيأخذون بذور أرضهم مجاناً ، ومساعدة صغار التجار بغطايا أو بقروض حسنة بلا فوائد وتزويج الفقراء من الشباب نكوراً وإنثاءً وكفاية العميان والمقعدين ، بل وتقديم الألبان للأمهات الفقيرات ، وتقديم العون لابن السبيل (أي المسافر الغريب عن بلده) . (الخشت، ٢٠٢٤، ٢٥)

كما أن الوقف الاقتصادي يأتي على قمة ما حضت عليه الشريعة الإسلامية من البذل والعطاء والإنفاق في سبيل الله ولهذا راج سوقه ، وكثرت الأموال الموقوفة كثرة هائلة وكانت المورد الذي لا ينضب معينه ، لصنع التقدم والرخاء ، والتطور والازدهار . (عبد الرحمن، ٢٠٠٦، ٤) هكذا نرى الارتباط الوثيق بين الأوقاف وبين التنمية الشاملة نرى - كذلك - مدى ارتباط الإصلاح الاقتصادي بسياسات وتوجهات الأوقاف التي تمثل عصب الاقتصاد الإسلامي في أوج مجده ورقيه ، ولذلك نرى ابن بطوطة يقول " والأوقاف بدمشق لا تحصر أنواعها ومصارفها لكثرتها ، فمنها أوقاف على العاجزين عن الحج تعطى لمن يحج عن الرجل منه كفايته، ومنها أوقاف على تجهيز البنات إلى أزواجهن ، وأوقاف لفك الأسارى ، وأبناء السبيل ، وأوقاف على تعديل الطرق ورسفها يمر عليها المترجلون ويمر الركبان كذلك ، ومنها أوقاف لسوى ذلك من أفعال الخير . (ابن بطوطة، ١٨، ١٤٠٥)

وإذا كانت الأمة الإسلامية قد عرفت نظام الوقف في سلمها وأمنها فهي في حروبها كذلك لم تنس الوقف ولم تنس مبادئ التكافل الاجتماعي المثمر فعطاءات الحروب لم تحتكرها دولة الإسلام بل جعلتها لأبناء الأمة جميعاً وفق عطاءات منظمة وكان أول من نظم هذه العطاءات هو الخليفة عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - الذى ينسب إليه أنه وضع المبدأ القائل بحق جميع المسلمين في تلك العطاءات. (ستسيبات ، ٢٠٠٤ ، ١٢٤) وهكذا نرى أن الإسلام حول مغام الحرب إلى وقف إسلامي مستحق لكل أبناء الأمة في نظام اقتصادي بديع لم تعرف البشرية المعاصرة له مثيلاً. (دسوقى، ٢٥، ٢٠٠٤)

ومما لاشك فيه أن جذور العمل الخيري في مصر الإسلامية باعتبارها جزءاً من الأمة الإسلامية تمتد إلى عمق التاريخ منذ الفراعنة وحتى ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي إذ تبلورت المساهمات الخيرية فيما يعرف باسم الوقف الخيري والذي يعنى قيام الأغنياء بتخصيص جزء من عائد ممتلكاتهم أو كل ممتلكاتهم لخدمة غرض خيري أو ديني محدد. (سعيد، ٢٠١٠، ١٢٣)

وبذلك غدا نظام الوقف الإسلامي مجموعة من المؤسسات الخدمية للإنسان ترتقى بالإنسان إنسانياً، بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان. (الشناوي، ٢٠١٢، ٩)

ويلاحظ من التمهيد السابق أن الإسلام كنظام تنموي اقتصادي يمثل فيه الوقف العصب ويمثل العمود الفقري الذي تبنى عليه ركائز الأمة الاقتصادية والتربوية وتعتمد عليه التنمية اعتماداً كبيراً .

مشكلة البحث :

تعد أزمة تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر أزمة متأصلة بجذورها منذ سنوات طويلة وهذا يستدعي إعادة النظر في سياسات وممارسات التمويل المعاصرة والبحث عن بدائل تمويلية غير تقليدية لإنقاذ التعليم قبل الجامعي من عثراته والتي تتمثل في: (مركز المعلومات - ٢٠٢٤، ٨٨: ٩٧)

١- عجز الموارد المالية وعدم كفاءتها فحسب إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء كان معدل الإنفاق على التعليم قبل الجامعي ١٤.٦ مليار جنيه في ١٩٩٥، ثم ارتفع إلى ٢٢ مليار عام ٢٠٠٤ ثم ٩٨ مليار ٢٠٢٠، ثم ١٢٠ مليار عام ٢٠٢٤ . ورغم هذه الميزانيات إلا أن هناك خللاً في منظومة الرواتب والإنفاق العام على العملية التعليمية وتدهور مستمر على مستوى الإنفاق على التعليم الحكومي مما مثل أزمة مربكة لأجهزة الدولة جعلت ثقة الناس في مؤسسات التعليم قبل الجامعي ضعيفة.

٢- ضعف مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في تمويل التعليم ، فالدولة لا تسمح لهذه المؤسسات بمشاركتها في آليات تمويل التعليم وذلك لاعتبارات كثيرة يجب أن يعاد النظر فيها .

٣- محدودية التمويل الذاتي والتمويل الخارجي في شكل منح أو قروض خارجية ، وذلك أيضاً لاعتبارات سيادية تختص بالدولة يجب أن يعاد النظر فيها وفقاً للمستجدات العالمية والمحلية المتلاحقة.

ويري جوهر (٢٠١٨) أن أزمة تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر تتمثل في الاعتماد على ممارسات تمويلية خاطئة ركنت فيها الدولة إلى توزيع سيء للميزانية التي خصصتها الدولة للتعليم يمثل إهداراً عاماً للموارد المالية في منظومة رواتب غير مناسبة ومنظومة تدريبات غير

مجدية ومنظومة صيانة للعملية التعليمية بعيدة كل البعد عن المواصفات القياسية للتمويل . (**جوهر**، ٢٠١٨، ٩٧)

وتمثل الأوقاف الإسلامية مورداً مهماً من موارد التمويل إلا أن النظر إلي منظومة الوقف الإسلامي محاط بمجموعة من المحاذير يلخصها (**جوهر وجمعة** ٢٠٢١) في كون هذه الأموال ينظر إليها من باب الريبة والشك في ظل الأزمات السياسية التي عصفت بمصر منذ ٢٠١١ وحتى استقرت الأوضاع بعد ثورة ٢٠١٣ والتي تعتبر مورداً من موارد سطوة التوجهات الإسلامية في بسط هيمنتها على التعليم في مصر وبالتالي ظل التوجه نحو استثمار أموال الوقف الإسلامي محاطاً بالمحاذير . (**جوهر**، **جمعة**، ٢٠٢١، ٨٨)

واعتماداً على ما سبق يسعى البحث إلى ايجاد آليات جديدة يمكن من خلالها توظيف أموال الوقف الإسلامي لتحسين فرص استثمار الوقف الإسلامي في جهود تمويل التعليم قبل الجامعي وتطويره واصلاحه والنهوض به على المستويين الكمي والكيفي، وبما يحقق الغايات العظمى المنشودة من الوقف الإسلامي.

وانطلاقاً مما سبق عرضه فإن البحث تتناول مشكلته الرئيسية الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي : **كيف يمكن تحسين فرص استثمار الوقف الإسلامي في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ ؟**

وتفرع عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

س١- ما الإطار المفاهيمي للوقف الإسلامي ومنطلقات رؤية مصر ٢٠٣٠ لتعزيز هذا التوجه ؟
س٢- ما أبرز مجالات توظيف أموال الوقف الإسلامي في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر ؟
س٣- ما أبرز المعوقات التي تحول دون الاستفادة القصوى من أموال الوقف الإسلامي في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر والنهوض به؟

س٤- ما أبرز ملامح التوجه العالمي والإقليمي والمحلي الداعم للعطاء والتطوع في ميدان تمويل التعليم قبل الجامعي ؟

س٥- ما التصور المقترح لتعزيز الاستفادة من أموال الوقف الإسلامي في تحسين فرص تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ ؟

أهداف البحث:

- ١- التعرف على الإطار المفاهيمي للوقف الإسلامي.
- ٢- الوقوف على ملامح التكوين الاقتصادي لنظام أموال الأوقاف ومساهمته التربوية في مجال تحسين تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.

٣- التعرف على أهم المعوقات التي تحول دون الاستفادة من تمويل أموال الوقف الإسلامي في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.

٤- إبراز نماذج من المساهمات العالمية في مجال استثمار أموال التطوع الخيري في تحسين فرص التعليم والنهوض به كما ونوعاً.

٥- إبراز الرؤية المستقبلية لتوظيف أموال الوقف الإسلامي لتحسين فرص تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من خلال تناوله استثمار الأوقاف الإسلامية في مجال تحسين تمويل التعليم المصري قبل الجامعي من خلال استعراض المفاهيم اللغوية والاصطلاحية للوقف وسياسات تمويل التعليم حسب نظام الوقف الإسلامي ووفق رؤية مصر ٢٠٣٠.

كما يتناول البحث مسألة الوقف والتنمية الاقتصادية في إطار فلسفي تنظيري من خلال تحليل رؤى استثمار الوقف وآفاقه المستقبلية في تحسين تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.

كما يشير البحث إلى دعم قطاع الأوقاف ودعم مشاركة الهيئات الوقفية في تنمية الاقتصاد ودعمه والارتقاء به والعودة بهذه الهيئات الوقفية إلى سابق عهدها وأوج مجدها السابق.

منهج البحث :

ولتحليل ودراسة ما سبق فإن البحث الحالي يستخدم المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى دراسة الظروف والعلاقات والقيام بوصف دقيق للأنشطة والعمليات والأشخاص لا لمجرد تحديد الوضع القائم، ولكن لتحديد كفايته ومدى ملاءمته للتطلعات التنموية المستقبلية. (فان

دالين، ١٩٩٤، ٢٩٢)

كما يستخدم المنهج التاريخي للوقوف على الجذور التاريخية لتطور مؤسسات الوقف ودورها في تمويل التعليم وذلك بهدف تحليل الوقائع والأحداث وتفسيرها بقصد التوصل إلى حقائق

تساعد على فهم الماضي والحاضر والتنبؤ بالمستقبل. (ملحم - ٢٠٠٥ ، ٢٩٨)

حدود البحث:

الحد الموضوعي: يتمثل في التخطيط لاستثمار أموال الأوقاف الإسلامية في تحسين تمويل التعليم

قبل الجامعي في مصر. ودراسة آليات الوقف الإسلامي وصوره وواقعه وأهم العقبات التي تواجهه

وبناء آلية جديدة لاستثمار أموال الوقف الإسلامي لتحسين تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر،

وتقتصر الدراسة على التعليم قبل الجامعي بمصر وفق رؤية مصر ٢٠٣٠.

الحد الزمني: يتمثل في زمن إعداد الدراسة في ٢٠٢٤.

الحد البشري: يتمثل في الاستفادة من خبرات المتخصصين في مجال الوقف الإسلامي من خلال مقابلة مفتوحة مع عينة من القائمين على الوقف والمهتمين بدوره في تحسين تمويل التعليم وفق رؤية مصر ٢٠٣٠.

وتمثلت العينة البشرية التي اعتمد عليها البحث من "١٥" خمسة عشر فرداً على النحو التالي:

- ١- مدير عام الأوقاف بمحافظة دمياط.
- ٢- ثلاثة من علماء الدين الإسلامي.
- ٣- خمسة من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية - جامعة دمياط.
- ٤- ثلاثة من رجال الأعمال الداعمين للمشاركة في المساهمات الوقفية التطوعية واستثمارها.
- ٥- ثلاثة من رؤساء الجمعيات الأهلية الداعمة للتوجه الاستثماري لأموال الوقف في تحسين تمويل التعليم.

الحد الجغرافي: يتمثل في التعليم في جمهورية مصر العربية ومحافظة دمياط كحد جغرافي للمقابلة المفتوحة.

مصطلحات البحث:

١- الوقف

الوقف في اللغة هو الحبس والمنع ، مصدر وقف وقفاً ، ومنه قولهم : وقفت الدر : حسبته في سبيل الله والجمع أوقاف ومعنى تحبيسه : ألا يورث ولا يباع ولا يوهب ولكن يترك أصله ن ويجعل ثمره في سبيل الله عز وجل . (الهيتي ، ١٩٩٧ ، ١٣)

أما الوقف شرعاً فهو صدقة جارية، ولقد عرفه فقهاء الشريعة الإسلامية بأنه حبس المال على ملك الله تعالى والتصدق بالمنفعة حالاً أو مالاً على أي وجه من وجوه البر. أو كما عبر عنه البعض بأنه يحبس الأصل وتسبيل الثمرة ، فهو في جوهره مثل الزكاة عبادة مالية. (الفنجري - ٢٠٠٠ ، ١٤)

٢- التمويل التعليمي

يقصد به المصروفات الدورية التي تخصصها الدولة في ميزانيتها العامة للإنفاق على التعليم بشكل رسمي، يضاف إليه ما تتحمله الأسر بشكل غير رسمي. (جوهر، ٢٠٠٨، ١٢٣)

بنية البحث:

تمثلت بنية البحث على :

أولاً: توظيف الوقف الإسلامي في تمويل التعليم وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ (إطار مفاهيمي).

ثانياً: التوجه العالمي والإقليمي الداعم للتطوع والعطاء في ميدان تمويل التعليم .

ثالثاً: الإطار الميداني للدراسة.

رابعاً: التصور المقترح لتوظيف أموال الوقف الإسلامي في تحسين تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر وفق رؤية مصر ٢٠٣٠.

٣- رؤية مصر ٢٠٣٠

" هي رؤية مصر الجديدة ذات الاقتصاد التنافسي المتنوع والمتوازن المعتمد على الابتكار والمعرفة والقائم على العدالة والاندماج المجتمعي والمشاركات ذات النظام الأيكولوجي المتنوع المستثمر لعبقرية المكان والإنسان لتحقيق التنمية المستدامة والرفي بجودة حياة المصريين ".
(رؤية مصر ،٢٠٣٠، ٢٠٢٤/٢/١٢)

أولاً: توظيف الوقف الإسلامي في تمويل التعليم وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ (إطار مفاهيمي)
مقدمة:

لقد حاول أعداء الإسلام عبر العصور محاربة الإسلام وإنكار دوره في خدمة البشرية وأنكروا بشكل غريب ملامح التوجه التنموي الشامل للرسالة الإسلامية، ونسوا أو تناسوا أن الإسلام جاء شاملاً متكاملًا ينظم علاقات الأفراد مع ربهم من جهة وعلاقاتهم مع بعضهم في سائر شؤون الحياة من جهة أخرى، ويتناول هذا الفصل التوجه الاقتصادي للوقف من خلال استعراض شروط الواقفين من منظور فقه الوقف وما يجوز وقفه وما لا يجوز والجهات التي يصح عليها الوقف واعتبارات التصرف في أموال الوقف والاعتبارات الاقتصادية للوقف وآثاره في تنمية المجتمع.

ونظرًا لكون الوقف من الأنظمة الاقتصادية الفريدة منك نوعها في العالم ويعتبر محل فخر واعتزاز المسلمين في شتى بقاع الأرض فإنه يجب أن يعاد النظر إلى هذا القطاع الخيري وأن يرد إليه اعتباره بعدما تعرض الأزمات لا حصر لها في كافة البلدان العربية والإسلامية على حد سواء.

وقبل استعراض الأطر المفاهيمية للوقف يبرز البحث أهم التحديات التي تواجه الوقف في القرن الحادي والعشرين والتي أثرت عليه سلبيًا ولكن من رحم هذا التأثير السلبي سيولد الوقف من جديدًا شابًا يافعًا قادرًا على البذل والعطاء بلا حدود.

إن فلسفة الوقف الاقتصادية تحتاج إلى نقل الوقف الإسلامي من كتب الفقه والشريعة ومن إطاره التنظيمي التطويري البحث إلى واقع عملي ملموس يرقى بالأمة ويقود أبناء أمتنا نحو مواجهة هذا العالم الجديد، عالم لا يتصرف إلا بالعلم والتنظيم والإدارة الفعالة، عالم ملئ بالتحديات المتلاحقة التي لا ترحم جاهلاً ولا تنتظر متكاسلاً إيماناً بأن الأمة لن ترقى إلا من خلال العودة إلى ثوابتها وتفعيل هذه الثوابت والانفتاح على العصر انفتاحًا متوازنًا.

إن سياسات إصلاح الأوقاف في عالمنا الإسلامي من خلال التوجه السابق تهدف إجمالاً إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة لأمتنا العربية والإسلامية، تلك التنمية التي تعني عملية تطوير وتغيير قدر الإمكان نحو الأحسن فالأحسن، وتكون مستمرة وشاملة لقدرات الإنسان ومهاراته المادية والمعنوية، تحقيقاً لمقصود الشارع من الاستخلاف في الأرض، برعاية أولي الأمر، ومن خلال تعاون إقليمي وتكامل أممي، بعيداً عن أي نوع من أنواع التبعية (الهنداوي ، ٢٠٠٤ ، ٧٨)، والوقف الإسلامي هو الوجه المشرق لهذا التوجه الاقتصادي التنموي وهو توجه مستمد من قيم الإسلام وتوجهاته التنموية الإنسانية القائمة على التالف والتواد والمحبة بين الناس جميعاً.

وعلينا أن نؤمن بأن الوقف هو توجه ديني أخلاقي إنساني وهو توجه مجرد يعتمد على نقله من التجريد إلى التطبيق لأن القيم التي تأتي بها الأديان ليس من شأنها أن تحل مشاكلنا وتواجه تحديات حياتنا دون جهد صادق ومنا وفي الوقت نفسه علينا أن ندرك أن المبادئ الدينية والأخلاقية، عادة ما تنطلق من طروحات متباينة جداً في معرض تقديم ما هو مفيد أو ضار، حق أو باطل، خير أو شر وللرجال والنساء (كينغ ، ٢٠٠٤ ، ٦٥) هذه المبادئ هي التي تقودنا نحو العمل والإيمان بأن التقدم لن يولد بين يوم وليلة بل هو وليد جهد صادق دعوب، وعزيمة صادقة لأبناء الأمة كلها، هذا هو سر نجاح الأمة في دعم ثقافتها والتواصل معها حتى اليوم رغم كل التحديات.

أ- التحديات التي تواجه سياسات إصلاح الوقف وتوجهاته التربوية في القرن الحادي والعشرين وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ :

تعمل النظم الاقتصادية المعاصرة على زيادة الإنتاج وزيادة حيازة الأشياء بهدف تحقيق النمو والارتقاء بالناتج القومي والدخل الفردي ويواجه هذا الخيار تحديات عديدة (البيلاوي، ١٩٩٧، ٢٩٠) والوقف أحد الآليات الاقتصادية التي ألفت بظلالها حالياً على الأنظمة الاقتصادية العربية، وأصبح تضمين مناهج التعليم لمعلومات عن فكر الوقف وتحدياته أمراً مهماً، وهذا التوجه يواجه تحديات أهمها: (جوهر ، ٢٠١٨ ، ٢٦٠)

١- تحدي التوتر بين ما هو عالمي وما هو محلي: فالفرد العربي المسلم يواجه صراعاً بين الثقافة العالمية بتنوعها وتشعبها وبين جذوره المحلية وحياة أمته وحياة مجتمعه المحلي.

٢- تحدي التوتر بين التقاليد والحداثة: وهذا التحدي يعتبر جزءاً من نفس الإشكالية السابقة ويمكن التحدي في كيفية التجاوب مع التغيير دون التكرار للهوية، وبناء الاستقلال الذاتي في تكامل مع حرية الغير وتطوره، وكيف يمكن الإمساك بعنان التقدم العلمي؟

٣- **تحدي العولمة:** وهذا التحدي يفرض على جميع دول العالم أن تعيد صياغة حياتها وفق مستجدات القرن الجديد في إطار من المواءمة يحفظ لها هويتها، ويدعم توجهها نحو الحضارة الحديثة.

٤- **تحدي التكنولوجيا:** يواجه العصر الحديث موجة عاتية من التطورات التكنولوجية من حيث تكوين شبكات علمية وتكنولوجية تربط بين مراكز البحوث والمؤسسات الكبرى في العالم.

٥- **تحدي الإرهاب:** وهذا التحدي الذي أصبح مقصوراً على الإسلام والمسلمين خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وظهور القيادات الدينية المنشودة مثل داعش وغيرها، مما يستدعي إعادة بناء التوجه الإسلامي المناسب لتحديات القرن الحادي والعشرين.

٦- **تحدي حدة الفوارق بين دول العالم** وزيادة هوة الفقر العالمي وانتشار المجاعات والأمراض والأوبئة.

٧- **تحدي الحاجة إلى فهم العالم والآخرين وحاجة الأفراد** لأن يقربوا بين الأمور وأن يتفهم الفرد ذاته وجذوره وبيئته.

٨- **تحدي عولمة النشاط الاقتصادي** حيث تم إلغاء الضوابط على الأسواق وفتح الحدود للسلع والمنتجات وإضعاف اقتصاديات الدول النامية.

٩- **تحدي الزيادة السكانية الرهيبة** في عديد من دولنا العربية والإسلامية.

١٠- **تحدي التنوع الثقافي والعربي والديني** مما يستدعي وجود سياسات تنموية تتواصل مع هذه التحديات.

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه أمتنا العربية والإسلامية لها انعكاسات سلبية على الوقف الإسلامي وسياساته التي يجب أن تتعامل مع هذه التحديات بحذر وذلك لكون هذه التحديات هي المسئولة عن اضمحلال دور الوقف الإسلامي على مدار عقود طويلة لذا فإن للوقف الإسلامي في ضوء التحديات السابقة مطالب تتحدد في الآتي ليوكب تطلعات مصر وفق رؤية ٢٠٣٠، تتمثل فيما يلي: (جمعة، ٢٠١٩، ٦٨)

- أن يتخلى عن عباءة المحلية المطلقة وأن يفتح على العالم مستقيماً ومدافعاً عن نفسه وعن كيانه.

- أن يؤمن بتقاليدته وثوابته وقواعده الراسخة وأن يؤمن بمرونة التطور.

- أن يتفاعل مع تحديات العولمة بعيداً عن النمطية والجمود المفرط.

- أن يوظف التكنولوجيا الحديثة في دعم توجهاته وإثراء دراساته والانفتاح على العالم انفتاحاً فعالاً مثمراً.

- أن يؤكد للعالم أن الوقف ليس إرهابًا وليس دعمًا للإرهاب بل هو عنوان للتسامح والتآلف والبر والخير وأن دعاوى وصف الوقف الإسلامي بالإرهاب هي دعاوى باطلة وملفقة من صنع الأعداء الحاقدين على الإسلام.

- أن يؤمن الوقف الإسلامي بأن الخير ليس للمسلمين فقط بل للعالم أجمع في إطار من التآلف والتسامح.

- أن يؤمن الوقف بأن الانعزال عن العالم لن يفيد بل لا بد من الانفتاح على الثقافات والتفاعل الإيجابي معها والإفادة منها.

- أن يشارك الوقف في معالجة مشكلات العالم مثل الزيادة السكانية وأن يعمل على إزالة الفوارق مهما كان نوعها سواء بسبب الدين أو العرق أو الجنس.

استنادًا إلى ما سبق فإن عالم القرن الحادي والعشرين هو عالم التحديات وهو عالم تحكمه المؤسسات والمنظمات الدولية، ولكي يكتب للجنس البشري البقاء والتقدم والرفي فلا بد أن يقوم النظام العالمي الجديد على قواعد صلبة تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان. (أتالي ، ١٩٩٥ ، (٤٩٠

وعلى نظام الوقف الإسلامي أن ينطلق لرد دعاوى الإدارة المركزية الأمريكية ضد الكثير من المنظمات الوقفية الإسلامية والتي تهتم بأنها كانت من ضمن مصادر تمويل تقجيرات الحادي عشر من سبتمبر حتى أنها نجحت في إصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٢ بتاريخ ٢٨ / ٩ / ٢٠٠١ بشأن ما أسمته قانون مكافحة الإرهاب والذي كان بمثابة إعلان الحرب على المؤسسات الخيرية وأدى إلى إغلاقها في كثير من البلدان العربية والإسلامية خاصة مصر والسعودية (الجباس ، ٢٠٠٥ ، ٢٨)، وهذا التوجه العالمي المناهض لفلسفة الوقف الخيري الإسلامي يوجب على الدول العربية والإسلامية أن تسعى إلى التوفيق بين الاعتبارات والمبادئ العالمية الخلاقة الإيجابية وبين الخصوصية الثقافية العربية (قنديل، ٢٠٠٢ ، ٢٨)، مما يستدعي بناء فلسفة اقتصادية جديدة للوقف الإسلامي تراعي المستجدات العالمية والمحلية وتراعي الخصوصيات العربية والإسلامية الثابتة. وهذا ما أكدت عليه مؤخرا منظمة اليونسكو الداعمة للتوجه التطوعي الإسلامي. (متوفر على www.unesco.org/iiep)

ب- مجالات توظيف الوقف في ميدان تمويل التعليم

هناك العديد من الجهات التي يصح الوقف عليها وأهم هذه الجهات ما يلي: (النمر، ٢٠٠٦ ، (٣٦

١ - المساجد

تعد المساجد في الزمن السابق منارة العلم بالإضافة إلى دورها كأماكن للعبادة وأداء شعيرة الصلاة، ولم يقتصر الوقف على المسجد فقط، بل كان يشمل كل من يرتاده ويعمل فيه من مصلين وطلبة علم وخدام، حيث خصصت أوقاف كبيرة يستغل ريعها في توفير هيئة تعليمية تتولي التدريس في المساجد، الأمر الذي أبرز دور المسجد كمنارة وصرح من صروح طلب العلم.

٢ - المدارس

كان للإقبال الواسع لطلبة العلم على حلقات المساجد بعد اتساع رقعة دولة الإسلام دور في إيجاد مدارس علمية تعني بتدريس العلوم الشرعية وهذا بدوره فتح باباً لأهل الفضل والخير للاستفادة من مشروعية الوقف في بناء المدارس وإيقافها على طلب العلم والدرس مما أدى إلى مسارعة الأمراء والسلاطين إلى إنشاء هذه المدارس.

٣ - المستشفيات

لم تكن المستشفيات مجرد أماكن للعلاج بل كانت أيضاً مراكز للعلم والبحث في الشئون الطبية والصيدلية بل تعدي الوقف في المستشفيات علاج الإنسان إلى العناية بعلوم البيطرة والوقف على بنائها والعاملين فيها.

٤ - البنية الأساسية

فبالإضافة إلى المرافق العامة، كانت هناك أنواع أخرى من الوقف تتم مثل الوقف على الطرق، والجسور والآبار، والعيون، والسواقي، والمقابر، مما يعد من البنية الأساسية للدولة والمجتمع. ولعل من شراء عثمان رضى الله عنه لبئر رومة، وجعلها سبيلاً ووقفاً للمسلمين على أن له أن يشرب منها كما يشربون، مما يدل على مشروعية وقف مثل هذه الخدمات والبنى الأساسية لمصلحة عموم المسلمين وهذا ما فهمه الإمام البخارى رحمه الله حيث بوب على هذا باب: "إذا وقف أرضاً أو بئراً أو اشترط لنفسه مثل ولاء المسلمين" (صحيح البخاري: كتاب الوصايا ٣/ ١٠٢١)، ثم ذكر حديثاً عن أبي عبد الرحمن أن عثمان رضى الله عنه حيث حوشر أشرف عليهم وقال: أنشدكم الله ولا أنشد إلا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، أستم تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من حفر رومه فله الجنة: فحفرتها، أستم تعلمون أنه قال: "من جهز جيش العسرة فله الجنة فجهزته؟ قال: فصدقه بما قال (صحيح البخاري: حديث رقم ٢٦٢٦).

٥- المصانع والمؤسسات الإنتاجية

كالوقف على معامل الورق، والمراصد الفلكية، وأحواض المياه وهكذا نلاحظ أن جميع الأشياء الموقوفة أو الموقوفة عليها إنما هي من سبيل الطاعات والبر، أو مما يعد من المقومات الأساسية التي تبني عليها المجتمعات المتحضرة ومما له تأثير بالغ في تطور اقتصاد الدولة.

ثالثاً : دور أموال الوقف في تمويل التعليم

أ- الأهداف الاقتصادية لنظام الوقف الإسلامي

١- إن أول أهداف الوقف وأسماها: ترتيب الأجر والثواب المستمر للعباد في حياتهم بعد مماتهم، من خلال الإنفاق والتصدق والبذل في وجوه البر وهذا هو الطريق المؤدي إلى مرضاة الله تبارك وتعالى ومرضاة رسوله صلى الله عليه وسلم (القريشي ، ٢٠٠١ ، ١١٢).

٢- يشكل نظام الأوقاف لبنة أساسية للتكافل الاجتماعي في الإسلام بعيداً عن دور الدولة كما أن التوجه الاقتصادي للوقف في الإسلام يهدف إلى خدمة الناس خدمة عامة ابتغاء مرضاة الله تبارك وتعالى.

٣- يساير نظام الوقف التوجه الاقتصادي الذي يسعى إلى حفظ المال الذي جعلته الشريعة أحد مقاصدها الأساسية لأنه الثروة التي من خلالها يستطيع الإنسان أن يحقق الخير لنفسه ولمجتمعه. (زقزوق ، ٢٠٠٧ ، ١٠٠)

٤- الوقف من حيث كونه نظاماً اقتصادياً إسلامياً رائداً فإنه يساهم في تفعيل الاستثمار الجيد داخل المجتمع الإسلامي خاصة في ميدان الإنفاق على التعليم الأمر الذي من شأنه أن يفتح الباب أمام الكثيرين لإيجاد فرص عمل توفر لهم مصدر رزق ومن ناحية ثانية ينتفع المجتمع بإقامة المشروعات التي تدفع به إلى التقدم والازدهار. (الخشت : ١٠١)

٥- الوقف هو عنوان الهوية الاقتصادية للأمة الإسلامية، وهو رمز قوة الاقتصاد الإسلامي الرائد الذي يعتمد على أسس من الشفافية والعدالة والحيادية المطلقة.

ب- دور الوقف في سد حاجات المجتمع ومتطلباته الملحة والغايات التربوية:

إن أي نظام اقتصادي يهدف إلى تحقيق أمرين مهمين:

الأول: تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

الثاني: تحقيق التنمية الاقتصادية.

وكل نظام من الأنظمة الاقتصادية الموجودة له وسائله المختلفة في تحقيق هذين الهدفين ومن هنا نجد أن النظام الاقتصادي الإسلامي استخدم أيضاً وسائله الخاصة لتحقيق ذلك ومن هذه الوسائل هي (عمر ، ٢٠٠٦ ، ٣٣ : ٣٥)

أولاً: وسائل التمويل التصديقي: وهذه بدورها تنقسم إلى نوعين:

١- الفريضة مثل: الزكاة، الكفارات، الخرج، العشور، النفقة.

٢- التطوع مثل: الصدقة، الهبة، كفالة الأيتام.

ثانياً: تمويل وسائل استثمارية وذلك عن طريق العقود والمنح والعطايا.

ولما كان أفراد المجتمع متفاوتون من حيث مستواهم المعيشي والاجتماعي فإن الإسلام دين الرحمة والعدالة والمساواة سعي إلى التقريب بين هذه الفئات وتقليل الفوارق الاجتماعية فيما بينها فأمر نظام الوقف الإسلامي بتحقيق مبادئ التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة من خلال رعاية الفقراء وذوي الحاجة والضعفاء بما يضمن تحقيق مستوى لائق من المعيشة لهم.

والوقف الإسلامي له دور بارز في تحقيق هذه الغاية العظيمة حيث شمل أنواعاً عديدة من وجوه البر اقتضتها ظروف المجتمع المختلفة كالوقف على الذرية والأولاد والمساكين والمحتاجين أو ابن السبيل المنقطع أو الوقف على المدارس والمساجد والمستشفيات والأراضي والعقارات، والأوقاف للقرض الحسن، والبيوت الخاصة للفقراء، والمطاعم التي يفرق فيها الطعام للمحتاجين والفقراء ووقف بيوت الحجاج بمكة ينزلون فيها وقت الحج ووقف الآبار بل وتعدى ذلك إلى الوقف على شؤون الزواج لغير القادرين.

وتعليقاً على ما سبق فإن الإسلام في توجهاته الوقفية الاقتصادية يحقق تكافلاً اجتماعياً فريداً من نوعه يحفظ للأفراد حياة كريمة تمكنهم من ممارسة أدوارهم في الحياة، وتمنحهم الأمل في مواصلة العمل والاجتهاد، وتؤكد لهم أنهم ليسوا بعيدين عن الأغنياء فهم بحكم الإسلام وتعاليمه مستحقون للرعاية والعناية وتلك عظمة الإسلام.

ولعل ما يبرز دور الوقف كنظام اجتماعي تكافلي - أنه يقوم أساساً على مبدأ القيم والأخلاق السامية التي جاء بها الإسلام وحث عليها فهو ينظر إلى أفراد المجتمع الذين يبقون تحت ظله بنظرة التكافل والحرص على رفاهيتهم ومتطلبات حياتهم بغض النظر عن الاعتبارات الشخصية والنزعة المصلحية، فهو يغرس التكافل والتعاطف مع الآخرين حتى ولو لم تكن بينهم معرفة سابقة أو علاقة شخصية، ويجسد علاقة أفراد المجتمع ببعضهم في صورة علاقة أعضاء الجسد الواحد ببعضه وهذا المفهوم التضامني ينبع من أصليين مهمين هما:

١- أن المال لله تعالى، والعباد مستخلفون فيه كما قال تعالى: (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) (النور : ٣٣). وقوله تعالى: (آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير) (الحديد : ٧).

٢- الدافع الإيماني والرغبة فيما عند الله من الأجر والثواب الدائم. ولهذا توجهت كثير من الدول إلى تفعيل النشاط الاجتماعي ودعم الوقف وتفعيل دوره في تحقيق توازن المجتمع ولتحقيق نوع من الضمان الاجتماعي المعتمد على البر والخير والإحسان. (محمد ، ١٩٩٩ ، ٢٣)

ج- عوائد الوقف المالية والبشرية:

أولاً: البعد الاستثماري للوقف.

إن الوقف باعتباره نوعاً من التمويل الذي جاء به الإسلام فإنه يمثل مجالاً خصباً للاستثمار الفعال ويحقق أعلى مستوي من الربحية إذا أحسن القائمون على رعاية الأموال الموقوفة استغلاله وتوظيفه التوظيف الأمثل، وبالتالي فإن الوقف الإسلامي في توجهه الحديث مطالب بأن ينقل أموال الوقف وأصوله من ثوابت راكدة إلى رأس مال متحرك يستغل طبقاً لمبادئ الاستثمار الاقتصادي الحديث، وأن يتصدى لتلك المهمة رجال نشق بهم وبقدراتهم الاقتصادية، ورغبتهم في إفادة الأمة من خلال إنشاء المصانع والمتاجر وتوفير فرص عمل لأبناء الأمة وغير ذلك من أوجه الخير التي تمثل عوائد الوقف المالية والبشرية.

ويشير (دنيا، ٢٠٠٥) إلى عوائد الوقف فنراه يقول: "شروع ظاهرة الوقف في المجتمع الإسلامي والتنوع الكبير في الأموال الموقوفة، والجهات الموقوفة عليها ولد حركة استثمارية شاملة من خلال إنشاء الصناعات العديدة التي تخدم أغراض الوقف، ومن ذلك على سبيل المثال: صناعة السجاد، صناعة العطور والبخور، هذه الصناعات التي ازدهرت من جراء عملية الوقف وما تولد عنها من دخول ومرتبات وأثمان، كل ذلك يعد إضافة مستمرة إلى الطاقة الإنتاجية القائمة، أو بعبارة أخرى مزيداً من الاستثمارات الإنتاجية التي تعتبر دعامة لأي تقدم اقتصادي. (دنيا ، ١٩٩٥ ، ١٣٩)

ويوافقه في ذلك (الحص، ٢٠٠٥) والذي أكد على أن التقدم الاقتصادي ليس عملاً فردياً عشوائياً بل هو تآلف وتواصل بين الدولة والأفراد من أجل كسر حلقة التخلف والجمود والارتفاع بوتيرة التنمية في بلادنا العربية. (الحص ، ٢٠٠٥ ، ٦)

كما يضيف (السرطاوي، ١٩٩٩) "إن التوجه الإسلامي الاستثماري لنظام الوقف هو نتيجة اقتصادية لفلسفة الاقتصاد الإسلامي الذي يسعى إلى تحقيق عنصر التوازن من خلال التوزيع العادل للثروة بإيجاد مصارف متعددة لتقليب وتدوير المال في الأيدي، والعمل على إعادة دوران حركة الأموال والنقود في أيدي الناس. كي لا يكون دولة بين فئة معينة دون بقية أفراد المجتمع لا سيما إذا أخذنا في اعتبارنا أن الفقراء أكثر عدداً من الأغنياء، وبالتالي سيكون بذلهم للأموال الداخلة عليهم متوافقاً مع عددهم ومتطلباتهم الكثيرة مما يؤدي إلى تداول المال بين أكبر عدد من المنفقين. (السرطاوي ، ١٩٩٩ ، ٤٤)

ويشير في موضع آخر إلى أنه يجب توجيه أموال الوقف توجيهًا سليمًا نحو المشاريع ذات النفع العام، وما يحقق مصلحة المجتمع بأسره، فإذا كانت حاجة الأمة إلى نوع محدد من المشاريع، كالمشاريع الزراعية أو الصناعية أو التجارية، كان من الواجب أن توجه هذه الأموال إلى الاستثمار في هذه المجالات ولا سيما وأن الوقف يهدف فيما يهدف له توليد دخل نقدي مرتفع، بحيث يضمن فرصًا أفضل لخدمة المجتمع وتلبية احتياجاته على الوجه الأكمل. (السرطاوي، ١٩٩٩، ٤٦)

من خلال ما سبق فإن التوجه الاستثماري لقطاع الوقف الإسلامي هو توجه اقتصادي تنموي يجب أن يفعل وأن يستغل استغلالاً جيداً لتوظيف الموارد المالية والبشرية في الإسلام واستخدام هذه الموارد في تحقيق مصلحة الأفراد الخاصة والمصلحة العليا العامة للدولة الإسلامية، ولعل من أهم هذه المصالح التفكير في رؤى استثمارية إبداعية جديدة توظف أموال الوقف الإسلامي لتمويل التعليم، وهذه هي مهمة الوقف صالح الفرد وصالح المجموعة وصالح الأمة بأسرها. (راجع www.ndp.org/conf.progrm/papers/edu.doc :

د- دور الوقف في دعم الخدمات التعليمية

في مجال التعليم تنوعت خدمات الوقف لدور التعليم والمتعلمين على النحو التالي: (عمر ، ٥٢:٥١)

١- كفلت الأوقاف للمعلمين والمتعلمين شؤون التعليم والإقامة والطعام والعلاج.

٢- امتاز التعليم الوقفي بالمجانوية، حيث أعفى الدارسون والمتعلمون من الرسوم المفروضة على أمثالهم ممن يتلقون تعليمهم في المدارس النظامية الحكومية، ويمتاز أيضًا بعموميته حيث أن حق التعليم ممنوح لجميع طبقات المجتمع دون تمييز.

والواقع المعيشي للمجتمعات الإسلامية يؤكد أن أكثر فئات المجتمع فاعلية هي تلك التي نالت نصيبًا من العلم والمعرفة، فالتجار والكتبة والمحاسبون والسيارفة وغير ذلك من المهن التي عرفتها المجتمعات المتحضرة، هم في غالبيتهم من الطبقة المتعلمة ولعل نجاحها في قيادة دفة التقدم يرجع إلى أنهم قد سخروا قدراتهم العلمية لتطوير أعمالهم وصناعاتهم ومهنتهم بما يعود نفعه عليهم بالخصوص وعلى مجتمعاتهم بالعموم.

ففي مصر مثلاً ارتبط النشاط العلمي في مصر الإسلامية بتعليم أصول عقيدة الوقف ودورها في إثراء الإنسان واستغلال قدراته فنري: (غنيمة ، ٢٠٠٢ ، ١٠:٧)

* في مصر الإسلامية نزع إليها عدد كبير من الصحابة كانوا أساس مدرسة مصر الدينية، وهي المدرسة التي كان مركزها جامع عمرو بن العاص.

* وفي مصر الطولونية والأخشيدية: نال الوقف اهتماماً رائعاً من قبل الحكام المستقلين الذين يتطلعون عادة إلى تدعيم نفوذهم عن طريق الظهور في صورة حماة الدين والعلم.

* وفي مصر الفاطمية كان فكر الوقف مرتبطاً بإنشاء المدارس الدينية الداعمة للتوجه الشيعي، ثم انتقلت فكرة إنشاء المدارس السنية من العراق إلى الشام ومصر في أواخر عصر الدولة الفاطمية وقامت أول مدرسة سنية بالإسكندرية على يد رضوان بن ولخشي عام ١١٣٧م، وكانت للمالكية، ثم أعقبها بناء مدرسة ثانية للشافعية بالإسكندرية عام ١١٤٩م.

* وفي عهد صلاح الدين الأيوبي قام ديوان الأقباس والأوقاف بالصرف على إنشاء المؤسسات التعليمية. وجرى العادة أن يحدد الواقف مكاناً لكل مدرسة.

* وفي عهد المماليك أجاز الفقهاء الوقف على طلبة العلم واعتبروا ذلك من وجوه البر وأن إنشاء المدارس والنفقة على العلماء تعادل أو ترجح النفقة في الجهاد في سبيل الله.

* تواصل الاهتمام في العصور التالية وإن مر الوقف بفترات ضعف وضمحلل إلا أنه الآن عاد قوياً على الساحة رغم العواصف العاتية التي تريد أن تفتك به.

ويتمثل كذلك التوجه المصري الداعم للتطوع في مجال تمويل التعليم كثرمة من ثمار الوقف الإسلامي فيما يلي:

١- الأزهر الشريف في مصر الإسلامية كان مدرسة لتعليم الطلاب دون أجر ولم يكن لأساتذته أو طلابه مخصصات وبنفقات معينة إلا ما كان يخصص له عن طريق الهبات والعطايا فقط. ولذلك يعتبر الأزهر الشريف مثلاً لمجانية التعليم القائمة على الهبات والتطوع ومن ذلك:

- ما رتبته الأمير سعد الدين الجامدار وزير الملك الناصر حسن في سنة ٧٦١هـ للفقراء المجاورين وطلاب العلم والأساتذة في الأزهر طعاماً يطبخ ويقدم لهم كل يوم .

- رتب الأمير عبد الرحمن كتحدا مجدد الأزهر في القرن الثامن عشر وفقاً لإطعام الأساتذة والطلاب حيث زاد مرتبات الأزهر والأخباز ورتب لمطبخه في أيام رمضان في كل يوم خمسة أرادب أرز وقنطار سمن ورأس جاموس وغير ذلك من التراتيب والزيت والوقود للمطبخ .

وهذه الجهود التطوعية في خدمة الطلاب في الأزهر الشريف أكدت على ما يلي:

دعم التعليم المجاني لطلاب العلم في الأزهر الشريف.

الإفاقة المجانية لطلاب العلم في الأزهر الشريف.

الإعفاء من أعباء السخرة وهي نظام في مصر كان يقوم على العمل الإجباري عند الحاكم دون أجر.

التغذية المجانية اعتماداً على الوقف الخيري وهبات الأثرياء.

٢- الوقف على الكتاتيب في مصر الإسلامية:

كانت الكتاتيب في مصر الإسلامية معبرة عن لون من ألوان الإنفاق التطوعي وتمثل ذلك فيما يلي:

كان الطفل يبدأ تعليمه في الكتاب دون أن يتحمل أي أجر، ينفق عليه ويتكفل الأثرياء بنفقات الطلاب الفقراء والأيتام وذوي الحاجات.

في عهد صلاح الدين الأيوبي في مصر كان للأيتام والفقراء منازل وكتاتيب مخصصة ينفق منها على الصبيان ما يقوم بهم وبكسوتهم .

كما قام صلاح الدين في مصر بعمارة كتاتيب للفقراء أوقفها لتعليم كتاب الله ووفر لها الأموال الكافية لإعالتهم هم ومعلميهم .

كما أوقف القاضي الفاضل أوقافاً لتعليم الأيتام بالكتاب .

٣- الوقف على المدارس الإسلامية السننية في مصر:

مع تقلد صلاح الدين الأيوبي واجه مشكلة خطيرة وهي زيادة المد الشيعي في مصر فقام بإغلاق الجامع الأزهر ، وقام بإنشاء مجموعة من المدارس الصغيرة المجانية في أنحاء مصر كلها تهتم بالمذهب السني ونشر الثقافة الإسلامية السامية وفقاً لهذا المذهب مما كان له أكبر الأثر في إنهاء المذهب الشيعي بمصر وعودتها إلي المذهب السني .

الوقف على التعليم في العصر الحديث:

- حرصاً من وزارة التربية والتعليم في الآونة الأخيرة على تشجيع الجهود التطوعية والوقفية في ميدان التعليم صدر القرار الوزاري رقم (٣٠ف) بتاريخ ١٠ / ٢ / ٢٠٠٠ والذي نص على التصريح للجمعيات الأهلية بإنشاء مدارس الفصل الواحد أو مدارس المجتمع أو المدارس الصغيرة وفق ضوابط حددها القرار في عقد شراكة بين الوزارة والجمعيات الأهلية لاستثمار أموال الوقف الخيرية.. ويهدف القرار إلي:

- تفعيل الجهود الوقفية في تدعيم خدمة تعليمية للأماكن الأكثر حرماناً والتي يصعب الوصول إليها بالتعليم التقليدي.

- مواجهة احتياجات البيئات المنعزلة والمحرومة والتصدي لبعض الصادرات والتقاليد التي تؤثر على استمرار التلاميذ في الدراسة.

- دعم قدرات المجتمعات المحلية في تعزيز الأنشطة التعليمية وتأكيد هذه القدرات بالمشاركة الإيجابية.

- إيجاد نوع من التوافق والتلاؤم المستمر بين الجهود الوقفية والجهات المجتمعية الأخرى.

* ولقد ساهمت جهود أموال التطوع الوقفية الخيرية في دعم العملية التعليمية في مصر على النحو التالي:

١- ساهمت أموال المتطوع في توفير فرص تعليمية بديلة لمن أصبحوا خارج نطاق التعليم النظامي لسبب ما، مثل:

- فرص التعليم الممثل في برامج مدارس المجتمع.

- المدارس ذات الفصل الواحد في المناطق النائية.

وتلك البرامج تحديداً تقدم في المناطق التي تتسم بقلّة الخدمات التعليمية خاصة في الصعيد مصر.

٢- ساهم الدور التطوعي الوقفي في مواجهة محو الأمية وتعليم الكبار حيث:

- يبلغ عدد الجمعيات الأهلية التطوعية التي تعمل في مجال محو الأمية حوالي ٣٥٨٥ جمعية.

- بلغ عدد الفصول بها ١٠٨٣ فصلاً.

- يستفيد منها ٣٤٢٧٧ دارساً.

٣- ساهمت الجهود التطوعية المصرية في إنشاء المدارس الأهلية التي تقدم تعليمًا نظاميًا، إذا يبلغ عدد الجمعيات الأهلية التطوعية التي تعمل في مجال التعليم حوالي ١١٦ على مستوى الجمهورية.

٤- ساهمت الجهود التطوعية الوقفية المصرية في إنشاء دور الحضانه ورياض الأطفال فقد ارتفع عدد المدارس التابعة للجمعيات الأهلية من ٧٩٣ مدرسة في بداية السبعينيات إلى ٥٠٥٩ مدرس عام ١٩٩٢ وإلى أضعاف هذا العدد حالياً.

٥- ساهمت الجهود التطوعية الأهلية الوقفية في مساندة المؤسسات التعليمية المصرية الحكومية القائمة عن طريق:

- تمويل التعليم في المدارس الحكومية عن طريق الهبات والمنح التي يتكفل بها أهل الخير لدعم التعليم في هذه المؤسسات التعليمية.

- شمل هذا الدعم عمليات الإصلاح والترميم والإمداد بالأثاث والتجهيزات.

- شمل هذا الدعم تدريب المدرسين على استخدام أساليب التعليم غير التقليدية.

- شمل هذا الدعم تمويل الأنشطة المدرسية، وإنشاء ملاعب رياضية، وإمداد المدارس بالتجهيزات الرياضية المتنوعة.

٦- ساهمت الجهود التطوعية الوقفية في دعم التعليم المجتمعي وهو لون من التعلم غير النظامي والذي يعتمد على إتاحة الفرصة الثانية لمن حرّموا التعليم لظروف خاصة ويركز على الفتيات المحرومات من التعليم بصفة خاصة.

٧- ساهمت الجهود التطوعية الوقفية في مجال رعاية الطفولة (وخاصة أطفال الشوارع) أو الأطفال العاملين وفي محافظة دمياط تحديداً تولى هذه الجمعيات عناية خاصة للأطفال المحرومين من التعليم والذين ينتقلون إلى الحرف والمهن بحثاً عن المادة بدعم من أولياء أمورهم.

٨- ساهمت الجهود الوقفية التطوعية في مواجهة احتياجات البيئات المنعزلة والمحرومة والتصدي لبعض الصادرات والتقاليد والممارسات الخاطئة التي تجير الطلاب على الانقطاع عن الدراسة. راجع هذه الجهود كاملة عبر الرابط التالي www.sis.gov.ef

ومن خلال الاستعراض السابق يخلص البحث إلى كون الوقف الإسلامي كتوجه تطوعي يمكن استثماره للإنفاق على التعليم عبر المصارف سائلة الذكر على تنوعها وتعددتها والتي في مجملها يمكن أن تكون أساساً يمكن الاعتماد عليه لبناء آلية جديدة لتوظيف أموال الوقف الإسلامي في تحسين تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر تواكب المستجدات والتطورات المعاصرة محلياً وإقليمياً وعالمياً.

ثانياً: التوجه العالمي والإقليمي والمحلي الداعم للتطوع والعطاء في ميدان تحسين تمويل التعليم.

مقدمة:

إن الحديث عن الوقف الإسلامي يقابله في نفس التوجه والإطار مضمون التطوع والبر والبذل في المجتمع الأوربي وإن كان ذلك بعيداً عن مسمى الوقف الذي اشتهر في المجتمع الإسلامي. والمجتمعات الأوربية بوصفها مجتمعات إنسانية اجتماعية فإنها هي الأخرى تؤمن بقيم العطاء والتواصل والتآخي وإن كان بدرجات متفاوتة من مجتمع لآخر. وهذا يقودنا إلى أن نبرز من خلال هذا الفصل التوجه العالمي الداعم للتطوع والعطاء والمقابل للتوجه الوقفي الإسلامي الداعم لنفس القيم للتأكيد على وحدة التوجه الإنساني الداعم لقيم التواصل والتآخي والتراحم بين كائنات البشر دون تمييز ودون محاباة ودون مجاملة لعرق أو لون أو جنس.

ويبرز هذا الفصل كذلك التطور التاريخي الداعم لفلسفة التطوع عالمياً ومضامين فلسفة التطوع، وعلاقتها بالمجتمع والأديان، وواقع الأمة العربية مقارنة بهذا التوجه العالمي في محاولة لربط أواصر العلاقات الإنسانية الواحدة في هذا العالم ولدعم التوجه نحو الآخر بمزيد من الشفافية والاحترام المتبادل القائم على التلاقي والتعاون لا الكراهية والتنافر.

إن التوجه العالمي الداعم للتطوع يتوافق مع التوجه الوقفي الإسلامي وليس الهدف من إبراز التوجه العالمي إجراء مقارنة بينهما بقدر ما يهدف البحث إلى بناء جسور من الثقة المتبادلة بين التوجه الإسلامي والتوجه العالمي بما يحمل كلاهما من خير ورخاء

للإنسانية كلها. وبما يحقق كلاهما للعالم الخير المنشود في جو من التسامح والتلاقي بعيداً عن التعصب والحقد والكرهية.

الإطار التاريخي لحركة التطوع عالمياً:

يوجز الهيئي الإطار التاريخي للتطوع عالمياً فيما يلي: (الهيئي، ١٩٩٧، ٦٨: ٧٤)

١- مرحلة الثورات البرجوازية:

تبدأ المرحلة الأولى في الفترة الحديثة مع عصر الأنوار وهي المرحلة التي مهدت للثورات البرجوازية وفي مقدمتها الثورة الفرنسية، فناقش كبار المفكرين أمثال: هوبس، ديدرو، ماندفيل، روسو، هيجل، آدم سميث مفاهيم جديدة مثل: الوطن، الدولة، المجتمع المدني، التطوع، البذل، العطاء وفيه نرى تنوع الاتجاه نحو دور الدولة ودور الأفراد، ومسئوليات كل من الدولة والأفراد تجاه الآخر، وهنا حاول المفكرون السابقون كشف مساوئ الدولة الشمولية، وما تسببت فيه من مأس لا تزال الكثير من المجتمعات تتن تحت وطئتها.

٢- مرحلة تطور الرأسمالية:

تغير الأمر بعد إنجاز الثورات البرجوازية، فاقترن تطوره بتطور الرأسمالية حيث بدا جلياً في تلك المرحلة الصراع الشرس بين مفهومي الرأسمالية وغيرها من المفاهيم السائدة آنذاك. وبدأت على السطح علاقات المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات الإنتاج والانشغال بالأفراد وحياتهم الاجتماعية، وبرزت على الساحة كذلك علاقات الأغنياء بالفقراء وأهمية التكافل بين من يملك ومن لا يملك وإن كان المجتمع الأوربي في تلك الفترة ما زال مؤمناً بالطبقية.

٣- المرحلة التبشيرية:

تحت عبارة الدين يولد التكافل، ومن رحم تعاليمه تولد القيم والمبادئ الداعمة للتآخي والتحاور والتلاقي بين كل الناس وكافة الشعوب على وجه الأرض. حمل المفكر الإيطالي أنطونيو قرامشي (١٨٩١ - ١٩٣٧) مشعل التيار الماركسي بعد ماركس في التبشير بمصطلح التطوع والعطاء، واستعماله سلاحاً في مقاومة السلطة الشمولية، ويرى أن الداعم الأول للتطوع هو مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية مثل النقابات والأحزاب والصحافة والمدارس والأدب والكنيسة بل هو يري في الفاتيكان أكبر منظمة خاصة في العالم، وأن العالم لن تسوده الحرية ولن يسوده السلام إلا من خلال تكافل وتعايش بين سلطة الدولة وبين حقوق الأفراد ومتطلباتهم، وبين سطوة الأغنياء ونفوذهم الفاحش، وفقر الفقراء المدقع الذي يجب أن توجد آليات تحتوى الفجوة الهائلة بين الصنفين وصولاً إلى إطار أخلاقي مشترك يمكن الجميع من التلاقي والتآلف بحثاً عن الحياة السعيدة في عالم واحد.

٤ - المرحلة الحالية:

المرحلة الحالية هي مرحلة سطوع نجم المجتمع المدني العالمي، المقابل للتوجه الإسلامي الداعم لفلسفة الوقف الإسلامية، والمجتمع المدني العالمي بدأ نجمه يسطع في أواسط القرن التاسع عشر حتى غدا الآن ونحن في أوائل القرن الحادي والعشرين قوة ساطعة مهيمنة على العالم بما تملكه من آليات ومؤسسات غير حكومية داعمة للتوجهات الخيرية الاجتماعية في شتى بقاع العالم وداعمة للتكافؤ الاجتماعي بين الأغنياء والفقراء بلا حدود.

نماذج من العطاء العالمي التطوعي:

إن التوجه العالمي الداعم للتطوع نراه بارزاً في مؤسسات المجتمع المدني والتي من خلالها يمكن إبراز الأسس العالمية للتطوع من خلال مجموعة من النقاط هي:

- إن مؤسسات المجتمع المدني العالمي هي مؤسسات طوعية تقابل مفهوم الوقف الإسلامي وهي ليست مجرد منظمات بل إنها تلعب أدواراً بارزة في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي لدعم بناء الدولة والحفاظ على استقرارها وثباتها.

- تهدف هذه المؤسسات العالمية لدعم السلام الاجتماعي وتبني مواقف الدفاع والمناصرة لمساندة فئات أو قطاعات أو جماعات محرومة سواء على مستوى الحقوق المدنية أو الحقوق الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

- إنها تهدف إلى تحقيق توازن المجتمع والإسهام في عملية التحول الاجتماعي.

أ- التوجه التطوعي في الولايات المتحدة الأمريكية الداعم لتمويل التعليم

قامت العديد من المؤسسات الصناعية والتعليمية الأمريكية، وكثير من رجال الأعمال بتبني نكره التطوع والدعم الخيري من خلال الأنماط التالية:

أولاً: قامت الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم منح مجانية للطلاب المتفوقين الفقراء وذلك لاستكمال دراساتهم بفاعلية وكفاءة.

ثانياً: قام رجال الأعمال بتبني سياسات طوعية تهدف إلى الانفاق على الطلاب الفقراء وإعدادهم وتحمل نفقات متابعتهم في العملية التعليمية ومن ذلك المشروع العملاق في ولاية "داكوتا الشمالية" حيث تولت جهات خيرية مهمات علمية متعددة تهدف إلى:

- مساندة البيئة التعليمية الفقيرة.

- تقديم الدعم المادي للطلاب الفقراء وغير القادرين.

- إعداد المعلمين على أحدث وسائل ووسائل التدريب العصرية بجهود ذاتية تطوعية.

- تحسين البيئة المكانية التي توجد بها المؤسسات التعليمية.

ثالثاً: قامت الولايات المتحدة بدعم مبادرات تعليمية تطوعية في دول العالم الثالث، وبغض النظر عما يردده البعض من الأغراض الخفية لهذه المبادرات الطوعية إلا أن ما يهمننا هو التوجه التطوعي الذي تؤمن به أكبر دولة في العالم والذي يأتي متناغماً مع التوجه الإسلامي الداعم للوقف والمساند له ويتولى هذا الاتجاه نحو ٣٠٠ ألف منظمة تطوعية في الولايات المتحدة حالياً.

وتأتي تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في دعم المبادرات الطوعية في مجال التعليم اعتماداً على فلسفة التكافل الاجتماعي التي تؤمن بأن الأغنياء لا بد أن يتعهدوا الفقراء غير القادرين بنوع من أنواع الرعاية، انطلاقاً من مبادئ التكافل والتراحم التي حرصت عليها كافة الأديان السماوية الإسلام والمسيحية واليهودية في إطار من التوافق والتناغم ومثال لذلك نموذج بل جيتس التالي :

ب- نموذج بيل جيتس " الولايات المتحدة الأمريكية "

يأتي " بيل جيتس " صاحب ومؤسس " مايكروسوفت " العالمية كواحد من أشهر الشخصيات العالمية في ميدان العمل التطوعي الخيري غير الهادف للربح مساهمة منه في خدمة البيئة المحيطة ودعمًا للتنمية ليس في وطنه فقط بل في العالم كله . وجاءت مبادراته الخيرية لتؤكد نظرية أنه ليس من أجل المال وحده تكون الأعمال .. وليس من أجل سطوة النفوذ تكون الحياة .. وفيما يلي نموذج من مبادرات " بيل جيتس " الخيرية :

(١) مكافحة مرض الملاريا .. والدرن في أفريقيا :

- أنفقت مؤسسة " بيل جيتس " الخيرية ٨٣ مليون دولار لمحاربة الدرن في أفريقيا وتتبع البلدان التي ينتشر فيها هذا المرض بضراوة .

- أنفقت المؤسسة ١٦٨ مليون دولار لمكافحة الملاريا في جنوب شرق آسيا وقامت بإعداد برامج طبية متخصصة لمتابعة المرضى والتواصل معهم والاكتشاف المبكر للأمراض المتوطنة الأخرى إنقاذاً للبشر في هذه المناطق المنكوبة.

(٢) المشاركة في مؤتمر دافوس ٢٠٠٥

شاركت مؤسسة " بيل جيتس " الخيرية في مؤتمر " دافوس ٢٠٠٥ " وأطلقت مع حكومة النرويج حملة لإنقاذ ملايين الأطفال عن طريق التطعيم من أمراض " الدفتيريا - التيتانوس - السعال الديكي." وجاءت النتائج مباشرة جداً حيث انخفضت الوفيات بمقدار ٦٨% ما بين عامي ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٦ وكان لهذه التبرعات الضخمة أكبر الأثر في إنقاذ آلاف الأطفال حول العالم كله من هذه الأمراض المتوطنة والتي أثقلت كاهل الأمم وجاءت متراكمة نتيجة للفقر المدقع وحياة البؤس التي تحياها الدول الفقيرة في العالم.

(٣) الحملة الدولية لمكافحة الفيروسات برعاية مؤسسة " بيل جيتس الخيرية "

يعاني ١.٣ مليون طفل سنويا " من الإصابة بالفيروسات القاتلة وتقدمت المؤسسة بمبلغ ٧٥٠ مليون دولار لتمويل برنامج مكافحة الفيروسات القاتلة للأطفال حول العالم ، وضاعفت هذا المبلغ مؤخرًا خلال عشر سنوات إلى عشرة ملايين دولار ، ووضعت في خطتها تطعيم ٨ مليون طفل سنويًا .

(٤) المساهمات التعليمية :ساهمت المؤسسة من خلال :

- المنح التعليمية للطلاب المتفوقين عبر الجامعات العالمية التقنية .
- عقد شراكات تكنولوجية مع أعرق الجامعات العالمية من خلال تمويل البرامج الالكترونية الناجحة والاستفادة من الجهود الخلاقة للطلاب المبدعين.
- إصلاح وتطوير التعليم في الدول الفقيرة في أفريقيا وشرق آسيا والأمريكيتين عبر مبادرات تمويلية تتعدى ٣٠٠ مليون سنويًا .
وهكذا يستمر "بيل جيتس" في إعطاء الدروس الخاصة بالمسئولية المجتمعية من خلال باب تحقيق التنمية المستدامة، وإقرار ذلك بالعمل الخيري الذي يحقق احتياجات الفقراء والمساكين في مختلف القارات.

وتعد هذه مبادرات بسيطة عرضت في عجالة لتؤكد عالمية العطاء الإنساني دون اعتبار لدين أو جنس أو لون ، وهذا يؤكد أن العطاء الإنساني لا حدود له وأن الحياة خلقت لتحتوي العطاء ولتحتوي الوفاء ولتؤكد أن المال ليس هو الأساس بل إن الحب والتعاش والتلاقي يبقى دوماً أقوى من سطوة المال.

لمتابعة هذه الجهود كاملة: (راجع: www.alegt.com/2014/07/18/article-868)

(راجع كذلك: www.wikipedia.org/wiki/بيل_جيتس)

ج- التوجه الفرنسي الداعم للمبادرات الطوعية في ميدان تمويل التعليم

سعت كثير من المؤسسات المدنية ورجال الأعمال، وأصحاب المصالح العامة والجامعات الحكومية والخاصة في فرنسا إلى إقرار سياسة تطوعية في ميدان التعليم الفرنسي تهدف إلى تحقيق الغايات التالية:

- ترسيخ التوجه الفرنسي الداعم للارتباط بالأمة والهوية الفرنسية من خلال دعم المبادرات التطوعية في ميدان التعليم للتخلص من الآثار السلبية لمن يواجهون مشكلات في ميدان التعليم.
- دعم الجماعات الباحثة عن تحقيق التوازن بين فئات المجتمع الفرنسي وإذابة التفاوت الطبقي بين هذه الفئات والقضاء على النظرة الأرستقراطية التي ما زال البعض يؤمن بها في المجتمع الفرنسي.

- تبني مبادرات تعليمية تهدف إلى دعم المؤسسات التعليمية الفقيرة خصوصًا في جنوبي فرنسا تلك الأحياء التي يسكنها الأفارقة .

ويعيشون فيها تحت وطأة الفقر والبؤس إلا أن الجماعات الأهلية الفرنسية التطوعية تنادى بأن تكون هناك مبادرات تطوعية تدمج هذه الفئات في المجتمع الفرنسي وأن تتمكن من تطهيرهم من الثقافات الأصلية وترسيخ الفكر الفرنسي والثقافة الفرنسية في عقولهم وبالتالي يكون المردود إيجابيًا على المجتمع الفرنسي.

إن التوجه الفرنسي هو الآخر يحمل في طياته سمات الخير، ودلائل التكافل ومفهوم التعاون لإنقاذ الفقراء، وجعل التعليم حقًا للجميع، ونري من خلال ذلك أن التوجه الفرنسي يتوافق مع التوجه الإسلامي الداعم للوقف والمرسخ له وهذا يؤكد مما لا يدع مجالاً للشك وحدة التوجه الإنساني العام نحو البحث عن الخير للجميع. **لمتابعة هذه الجهود: (راجع www.indqop.org)**

د- التوجه التطوعي الداعم لتمويل التعليم في (أثيوبيا وكينيا، وزيمبابوي وأوغندا والسنغال):
تمثل الاتجاه التطوعي في ميدان التعليم في هذه الدول في تأسيس نظام من الشراكة بين الدولة والمجتمع بحيث تحدد مسؤوليات الحكومة في:

- دفع رواتب المعلمين.
 - دفع نسبة مالية لكل تلميذ.
 - توفير الأدوات المدرسية.
 - توفير فرص التدريب وإعداد المعلمين.
 - إنشاء مدارس ابتدائية لا تبعد كثيرًا عن محل إقامة التلاميذ بأكثر من ١١ كيلو مترًا.
- أما مسؤوليات المجتمع التطوعية فتتمثل في:**

- المساهمة الجادة في تمويل برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- المساهمة التطوعية في تقييم العملية التعليمية والإشراف عليها.
- المساهمة الجادة في بناء المدارس وتمويلها وإمدادها بالوسائل التعليمية المناسبة.
- المساهمة الجادة بتوفير الأراضي والمساحات المناسبة لبناء المدارس عليها.
- المساهمة التطوعية في صرف رواتب المعلمين، حيث يتول أهل الخير في هذه البلاد سداد حوالي ٦٠% من رواتب المعلمين وتتولى الدولة سداد حوالي ٤٠% من هذه الرواتب.

إن هذا التوجه الإفريقي الداعم للمبادرات التطوعية يأتي في إطار التكافل وتحت إشراف دولي يؤمن بأن الدولة لن تتمكن وحدها من قيادة مسيرة التنمية، بل هي في أمس الحاجة لطاقت مجتمعية تطوعية تساندها وتشاركها في إطار من الاحترام المتبادل يهدف إلى الحفاظ على هوية

الدولة ويرسخ في الوقت نفسه مبادئ التكافل والتواصل والعطاء اللامحدود. **لمتابعة هذه الجهود: (راجع www.nwre.org)**

هـ- التوجه السعودي الداعم للتطوع في ميدان تمويل التعليم:

تؤمن المملكة العربية السعودية بوصفها دولة الإسلام بمبادئ الوقف الإسلامي الراسخة التي رسخها الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام من بعده، وسعيًا من المملكة لترسيخ الوقف فإنها قامت بالإجراءات التالية:

- إنشاء وزارة وقفية مستقلة تدير شؤون الأوقاف الإسلامية في سائر أركان المملكة تهدف إلى تدعيم قيم الوقف عامة وتدعيم قيمة الوقف على التعليم خاصة، بحيث تخصص منحًا وقفية وهبات وعطايا تمنح شهريًا للطلبة الفقراء غير القادرين لمساندتهم ومساعدتهم لتحمل أعباء الدراسة.

- تم إنشاء مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني عام ٢٠٠٣ وهو هيئة وقفية تطوعية خيرية تهدف إلى تدعيم التوجه الخيري في ميدان التربية من خلال:

- الارتقاء بالعملية التعليمية.

- تمويل الأبحاث التربوية الجادة الداعمة للتعليم.

- تحويل توجهات الطلاب نحو التميز والإبداع.

- حث الأغنياء ورجال الأعمال والأثرياء على تخصيص هبات وعطايا تنفق في ميدان التعليم.

- تنظيم ندوات ومؤتمرات تحث على مفهوم الحوار ومفهوم التطوع ومفهوم العمل المؤسسي المدني المنظم الداعم للتوجهات الخيرية.. (لمتابعة هذه الجهود وغيرها راجع العمل التطوعي

بالمملكة العربية السعودية عبر الرابط التالي :

www.saaid.net/anshatah/dole

وجدير بالذكر ونحن نشير إلى تجربة المملكة العربية السعودية في هذا المضمار أن نوضح أن المملكة قد ظلمت كثيرًا حيث حملتها الآلة الإعلامية الأمريكية تبعات المسؤولية عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ واتهم العالم أموال الوقف الإسلامي بأنها الممول الأول للإرهاب العالمي وأن هذه الأموال الوقفية لا بد أن تخرج من إطار السيطرة الفردية للأشخاص إلى إطار السيطرة المطلقة للدولة وأن تكون في إطار من المحاسبة والمساءلة حتى تتمكن هذه الدولة - أي المملكة العربية السعودية - من ضبط هذه الأموال وضبط مصادرها والتحكم فيها، مما يفرض علينا - نحن المسلمين - أن نتضامن مع دولة الإسلام الأولى تكاتفًا وتعاونًا لا من خلال المظاهرات الجوفاء، ولا من خلال الخطب الرنانة التافهة. بل من خلال عمل مؤسسي منظم نستغل فيه طاقات وإمكانات القرن الحادي والعشرين بحثًا عن إنقاذ الأمة ثقافيًا وتنقية واقع

الأمة من شبهات الظلم والافتراء التي تحيط بها من كل جانب، وكذا كان واجباً علينا أن نلقى الضوء على شعيرة الوقف الإسلامي وأن نتناوله بشئ من الإيضاح والتفصيل لبيان أن الهدف الأساسي من الوقف الإسلامي هو دعم مسيرة الأمة، وتحقيق مبادئ التكافل، ودعم التواجد الآمن بين كل الناس بعيداً عن سيادة العصبية والنزاعات التي لا ترحم أحدًا.

واعتماداً على ما سبق: فإن الإشارات والإضاءات التي تضمها هذا الفصل من خلال إبراز التوجهات العالمية والإقليمية لفلسفة التطوع توضح ما يلي:

- لم يتطرق البحث إلى شرح وافٍ لأساليب وأنماط التطوع ودواعيها في الدول والتجارب سالفة الذكر وكان التركيز الأول على ذكر الفلسفة العامة للتطوع وذلك اهتماماً بشعيرة الوقف الإسلامي في المقام الأول ثم ذكر ما يرادفها من توجهات عالمية وإقليمية.. وبما يؤكد في النهاية وحدة التوجه الإنساني نحو الخير للبشرية كلها.

- تؤكد النماذج السابقة أن الخير العالمي كامن في نفوس البشر جميعاً على اختلاف الديانات والألوان والأصقاع مما يؤكد وحدة التوجه الإنساني ووحدة المصير المشترك الذي يشمل الناس جميعاً.

- تؤكد النماذج السابقة تفرد الإسلام وتميزه فيما يتعلق بالوقف وأثره في التنمية كنظام اقتصادي فريد من نوعه قاد الأمة - ولا زال يقودها نحو تحقيق مبادئ التكافل الاجتماعي والاستقرار الاجتماعي في المجتمعات الإسلامية على اختلاف تنوعاتها وتبايناتها المتعددة.

ثالثاً : الإطار الميداني للبحث

تناول البحث في إطاره النظري التحليلي الوقف الإسلامي المفهوم، والآليات، وسبل التوظيف التربوي وكيف يمكن التوجه نحو المستقبل الاستثماري لأموال الوقف الإسلامي مستقبلاً.

ولكي يكون البحث معبراً بواقعية عن كيف يمكن استثمار أموال الوقف الإسلامي في تحسين تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر، كان من المهم تحديد مجموعة من المحاور التي يُتفق عليها لإجراء مقابلة مع المختصين والمهتمين بهذا الأمر وصولاً إلى بناء رؤية مستقبلية للتخطيط لاستثمار أموال الأوقاف الإسلامية في تحسين تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.

وفي ضوء ما سبق تم تقسيم الدراسة الميدانية إلى قسمين:

الأول: إجراءات الدراسة الميدانية.

الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها.

القسم الأول: إجراءات الدراسة الميدانية:

أولاً: أهداف الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- استطلاع الآراء حول مدى إمكانية استثمار أموال الوقف الإسلامي لتحسين تمويل التعليم.
- إبراز أهم العقبات التي تحول دون هذا الاستثمار المأمول.
- إبراز الرؤى والمقترحات التي من خلالها يمكن استثمار أموال الوقف الإسلامي لتحسين تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.
- وضع تصور مقترح للتخطيط لاستثمار أموال الوقف الإسلامي في تحسين تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.

ثانياً: إجراءات البحث الميدانية:

لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية قام الباحثان بالإجراءات التالية:

- تم اختيار عينة الدراسة بشكل مقصود بلغ عددهم " ١٥ خمسة عشر" فرداً وهم مدير عام الأوقاف بمحافظة دمياط، وثلاثة من علماء الدين الإسلامي، وخمسة أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بدمياط، وثلاثة من رجال الأعمال الداعمين للاستثمار التعليمي في دمياط، وثلاثة من رؤساء الجمعيات الأهلية الداعمة للتوجه الاستثماري لأموال الوقف في ميدان التعليم.

وتم اختيار عينة البحث على النحو التالي:

- كون الدراسة الميدانية بمحافظة دمياط وكان واجباً استطلاع رأي مدير عام الأوقاف بدمياط.
- استطلاع الرأي الشرعي حول التوظيف الاستثماري للوقف الإسلامي وبيان مقاصده وغاياته ومن ثم كان اختيار عينة من علماء الدين.
- استطلاع المفهوم الأكاديمي لكيفية التخطيط الاستثماري في ميدان التعليم عبر توظيف أموال الوقف ومن ثم كان واجباً استطلاع آراء خبراء التخطيط بكلية التربية بدمياط.
- استطلاع رأي رجال الأعمال ورؤساء بعض الجمعيات الأهلية لإبراز جوانب التوجه المجتمعي نحو استثمار أموال الوقف وكيف يمكن دعم هذا التوجه في إطار لا حكومي.

ثالثاً: إعداد أداة البحث:

- استخدام الباحثان المقابلة "Interview" كأداة لجمع البيانات وذلك لتعرف آراء عينة البحث حول مدى إمكانية التخطيط الاستثماري أموال الأوقاف الإسلامية في تحسين تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر، وذلك لكون المقابلة قادرة على إبراز الرؤى بشكل واضح ومباشر مما يسهم في تحقيق الغاية التي من أجلها كانت هذه الدراسة الميدانية.

- صياغة عبارات المقابلة:

- تم تحديد العبارات وذلك لتعرف واقع الاستثمار الفعلي لأموال الوقف الإسلامي في دعم التعليم، واستطلاع الرأس حول أهم المعوقات التي تحول دون هذا الاستثمار الفعلي، وتقديم المقترحات

التي تساند في التخطيط لاستثمار أموال الأوقاف الإسلامية في تحسين تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر .

وجاءت عبارة المقابلة في صورة ثلاثة أسئلة مفتوحة موجهة لكامل أفراد العينة على نحو موحد كما يلي:

السؤال الأول: ما واقع الاستثمار الفعلي لأموال الوقف الإسلامي في دعم التعليم قبل الجامعي بمصر؟

السؤال الثاني: في رأيكم ما أبرز المعوقات التي تحول دون توظيف أموال الوقف الإسلامي في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر؟

السؤال الثالث: ما أبرز المقترحات لاستثمار أموال الوقف الإسلامي في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر؟

رابعاً: أسلوب المعالجة الإحصائية:

تضمن أسلوب المعالجة الإحصائية تحليل إجابات عينة البحث وإبراز أوجه الاتفاق في إجاباتهم، وذلك وصولاً إلى تحليل نقدي لهذه الإجابات يدعم في النهاية الاعتماد على رؤية واضحة للتخطيط لاستثمار أموال الأوقاف الإسلامية في تحسين تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر .

القسم الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها:
السؤال الأول:

ما واقع الاستثمار الفعلي لأموال الوقف الإسلامي في دعم التعليم؟

- اتفقت الآراء حول ضعف الاستثمار الفعلي لأموال الوقف الإسلامي في تمويل التعليم وأقرت الآراء بأن الأموال من حيث هي وقف تتسم بالركود، إذ لا يمكن أبداً استثمارها دون رؤية تنموية شاملة، أو تخطيط واقعي علمي مدروس ينقلها من أموال ثابتة مقيدة إلى مصدر مهم من مصادر تمويل التعليم.

- اتفقت الآراء حول كون أموال الوقف الإسلامي يخصص الجزء الأكبر من المستفاد منها في الإعانات والمنح والعطايا للفقراء وذوي الحاجات مما يمثل توجهاً نمطياً لا يتناسب مع الرؤى الاستثمارية الحديثة لأموال الوقف الإسلامي وبالتالي لم تخرج هذه الأموال من نطاق الرعاية الاجتماعية فقط وهذا ظلم وإجحاف لها.

- اتفقت الآراء كذلك على كون الاستثمار الفعلي في أموال الوقف الإسلامي خاضع لسيطرة الدولة وهذا ليس عيباً ولكن القائمين على أموال الوقف الإسلامي لا ينتقلون من مرحلة الحراس على هذه الأموال إلى مرحلة المبدعين للاستثمار الفعلي لتوظيف هذه الأموال الراكدة.

السؤال الثاني:

في رأيكم ما أبرز المعوقات التي تحول دون توظيف أموال الوقف الإسلامي في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر؟

** اتفقت الآراء على ما يلي:

- ضعف ثقافة الاستثمار لدى القائمين على إدارة أموال الوقف الإسلامي.
- ضعف قناعة الدولة بأن الوقف الإسلامي قادر على المساهمة في إنقاذ وتمويل التعليم المصري أو على الأقل المساهمة الفاعلة في إصلاحه.
- الثقافة الدينية السائدة بأن أموال الوقف لا يجوز إلا أن تستخدم في أغراض دينية ورعوية فقط لأن الواقفين خصصوا هذه الأموال لتلك الأغراض فقط أما مجالات الاستثمار في التعليم وغيره خارج نطاق اهتماماتهم.
- القناعة بأن فكرة الدعم التعليمي قائمة على مجرد تقديم المعونات والمساعدات فقط للطلاب الفقراء أو المرضى أو غير ذلك من هذه الفئات التي تحتاج دعماً ومساعدة.
- ضعف ثقافة التنوير التربوي الداعم لاستثمار الأموال في مجالات التعليم والثقافة والصناعة والتجارة، فكثير من علماء وخبراء التربية لم يقوموا بإبراز الرؤى المستقبلية لاستثمار هذه الأموال، ومن ثم غابت عن الوطن مسألة الوعي التام بأهمية توظيف واستثمار أموال الوقف الإسلامي لتعزيز فرص النهوض بالتعليم المصري وإصلاحه.
- غياب دور رجال الدين عن حث الناس وخصوصاً الأغنياء على وقف أموالهم في ميدان التعليم والاقتصار فقط على حثهم على التصدق بأموالهم للفقراء والمساكين واليتامى، وغيرهم من مستحقي العطاء ولكن هذا التوجه الأخلاقي الإسلامي الرائع يجب أن يتواكب مع تجديد الخطاب الديني والذي من أهم مظاهره تقديم رؤى استثمارية جديدة لاستثمار أموال الوقف في تعزيز فرص النمو في المجتمع وسنته ﷺ حافلة بنماذج متنوعة من الشواهد التي تؤكد هذا التوجه الإسلامي المستنير.
- أقر كثير من رجال الأعمال بأن لديهم خطط تنموية للنهوض بالمجتمع، ولكنها تحتاج إلى مساندة الدولة مساندةً تشريعية ومساندة مالية كذلك لتحقيق الغايات المنشودة من هذا التعاون بما يعود بالنفع على استثمار الطاقات البشرية في شتى الميادين ومنها التعليم ولكن مثل هذه التوقعات تصطدم بأرض الواقع فلا تنسيق بين الدولة وبين رجال الأعمال فيما يتعلق باستثمارات الوقف الإسلامي الراكدة.
- اتفقت الآراء على شيوع روح الريبة والشك بين الدولة وبين الساعين لاستثمار أموال

الوقف، إذ تعتبر الدولة أن هذه الأموال أمانات، ويجب صيانتها ويجب الحفاظ عليها وفقاً، ولا تستغل إلا في أضيق حدود المتاح من الإعانات، وذلك يؤكد لنا أن الفكر التنموي المستتير المواكب للعصر لازال قاصراً عن مواكبة التطلعات التنموية الحديثة، وهذا أيضاً يفسر لنا أن هناك وقفيات إسلامية لازالت تحتفظ الدولة بأصولها منذ مئات السنين.

- اتفقت الآراء على فوضى الخطاب الديني المعاصر شوهدت كل ما هو متعلق بالدين وأموال الواقفين إذ اتهمت التوجهات الدينية بالإرهاب، ومارسته فعلاً بعض الفئات التي استغلت أموال الواقفين في دعم الإرهاب وتمويل أنشطة تخريب الدولة كما نلاحظ الآن مما يفرض قيوداً ومحاذيراً شديدة على أية رؤى مستقبلية لاستثمار أموال الواقفين في دعم التعليم.

السؤال الثالث:

ما أبرز المقترحات لاستثمار أموال الوقف الإسلامي في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر؟

اتفقت الآراء على ما يلي:

- ١- إعداد خطة استراتيجية لاستثمار تلك الأموال استثماراً فاعلاً في إطار تربوي تنموي استثماري للطاقات البشرية المصرية الواعدة.
- ٢- نشر ثقافة الوعي بالوقف الإسلامي وبيان مقاصده الشرعية، وآليات استثماره وضوابط التصرف فيه لما يحتاجه هذا التوجه العصري من مواكبة ومسايرة لتجديد الخطاب الديني المعاصر.
- ٣- دعم مشاركة الواقفين في العملية التعليمية وحفزهم بشتى الوسائل على تدعيم تلك المشاركة.
- ٤- تعزيز التوجه الاستثماري للوقف الإسلامي من خلال تعزيز التوجه التربوي الداعم من خلال إثراء الدراسات التربوية للاستثمار الفعلي لأموال الأوقاف في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.
- ٥- إصلاح المناهج الدراسية بما يعزز التوجه الحديث لاستثمار الوقف وحفز الأغنياء على وقف أموالهم للاستثمار التعليمي.
- ٦- التعرف على الرؤى والتوجهات العالمية الداعمة لاستثمار أموال الأغنياء عبر التطوع لصالح التعليم وإصلاحه في بلادهم والاستفادة من هذا التوجه عبر نظام الوقف الإسلامي المقابل لهذا التوجه التطوعي العالمي.
- ٧- دعم مساندة المجتمع المدني وفق ضوابط ورؤى وشروط منقح عليها لاستثمار أموال الوقف في تمويل التعليم هذا في إطار التعاون مع الدولة في تناغم توافقي يهدف تحقيق الصالح العام لتمويل التعليم قبل الجامعي في مصر عبر الوقف.
- ٨- منح الثقة للمواطنين بأن أموالهم لن تستغل استغلالاً خاطئاً وتقديم الضمانات التي تقنعهم بذلك.

٩- دعم الجهود البحثية عبر الجامعات والمعاهد والمدارس لإجراء دراسات وبحوث لکیفیهة توظيف أموال الوقف الإسلامي لدعم التعليم في مصر وفق متطلبات ومستجدات العصر الحديث.

١٠- إنشاء هيئة وطنية مستقلة تشكلها الدولة تحت مسمى الهيئة الوطنية لتوظيف أموال الوقف في التعليم تحدد اختصاصاتها وآليات عملها وأطرها الموضوعية ومجالات عملها وآليات المساءلة والمحاسبة الخاصة بها.

رابعاً : التصور المقترح لاستثمار أموال الوقف الإسلامي في تحسين تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر

مقدمة :

إن الوقف الإسلامي من خلال الاستعراض السابق يمكن توظيفه تربوياً لتمويل التعليم في عالمنا العربي وأمتنا الإسلامية ووطننا مصر، وذلك أن الوقف ليس حكراً على أمة دون أمة إنما هو فلسفة رسخت في وجدان الأمة، ومردود ديني عقائدي يكون لب تلك العقيدة الإسلامية وهنا يستعرض البحث التصور الإسلامي المقترح لاستثمار أموال الوقف الإسلامي لتحسين تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.

الخطوط العامة للتصور المقترح :

- أ- الأهداف العامة للتصور المقترح.
- ب- أسس التوظيف التربوي لأموال الوقف الإسلامي.
- ج- آليات تنفيذ التصور المقترح .
- د- العلاقة بين المؤسسات الحكومية والجهات المسؤولة عن الوقف في ضوء سياسات المساءلة والمحاسبية.

أ- الأهداف العامة للتصور المقترح:

- * يهدف هذا التصور المقترح "الرؤية المقترحة" إلى تحقيق الأهداف والغايات التالية:
- الارتقاء بمنظومة الوقف الإسلامي لخدمة الأهداف الحضارية للأمة.
 - دعم التوجه الخيري في ميدان تحسين تمويل التعليم المصري.
 - دعم العلاقة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تدعيم التوجه الداعم لاستثمار أموال الوقف الإسلامي لتحسين تمويل التعليم.
 - إرساء أسس جديدة للتصرف في أموال الوقف الإسلامي بما يحقق الغايات المنشودة لإصلاح التعليم.
 - تحقيق أعلى قدر من المساءلة والمحاسبية للحفاظ على مقدرات و ثروات الأمة.

ب- فلسفة التوظيف التربوي لأموال الوقف الإسلامي في تحسين فرص تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر

يمكن أن يوظف الوقف تربوياً من خلال:

- ١- دعم مشاركة الواقفين في العملية التعليمية ومنحهم سلطات محدودة للمتابعة والتأكيد من مصداقية جوانب الإنفاق الخاصة بأموالهم.
- ٢- تخصيص جزء من أموال الوقف للإنفاق التعليمي على الطلبة الفقراء من المبدعين وغيرهم وأن يكون هذا التخصيص خاضع لضوابط ورؤى وأسس مشتركة.
- ٣- تحديد آليات لإنفاق أموال الوقف على التعليم تتم من خلال إبرام اتفاقيات وتحديد مبادئ لهذا الاتفاق من خلال وزارة التربية والتعليم ممثلة للدولة وما بين الجهات الوقفية المتاحة.
- ٤- ترسيخ المشاركة الوقفية من خلال دعم تواصل الواقفين مع الطلاب وأولياء الأمور لدراسة الواقع فعلاً والمساهمة الجادة في تخطية إن كان سلباً ودعمه إن كان إيجابياً.
- ٥- دعم التوجه الوقفي لتحسين تمويل التعليم من خلال برامج التربية عبر:
 - إعداد المعلم القادر المدرك لقيمة الوقت وأسس التربية.
 - إعداد الإدارة المدركة الداعية لمبادئ الوقف وغاياته وأهدافه.
 - تضمين المناهج ما يشير إلى أهمية الوقف ودوره في دعم التكافؤ الاجتماعي والتكافل الاجتماعي بين كل طبقات الأمة.
 - ترسيخ الأنشطة في نفوس الطلاب ودعم التوجه الوقفي من خلال هذه الأنشطة الداعم للإيثار وتفضيل الغير على النفس والتسامح والتلاقي والتحاور واحترام الآخر.

ج- آليات تنفيذ التصور المقترح :

تتضمن آليات التصور المقترح لتحسين فرص استثمار الوقف الإسلامي لتمويل التعليم قبل الجامعي بمصر الممارسات التنفيذية التالية :

- ١- لتفعيل الدور التنموي لقطاع الأوقاف اقتصادياً وتربوياً لدعم تمويل التعليم من خلال ما يلي:
 - تمنح الدولة المؤسسات الوقفية الحرية المطلقة لممارسة مهامها الخيرية في دعم الاقتصاد المحلي والذي يمثل تحسين تمويل التعليم أحد أهم أولوياته.
 - توفر الدولة لتلك المؤسسات الإطار القانوني الذي تعمل من خلاله في إطار يحافظ على خصوصية تلك المؤسسات وتوجهاتها الشرعية والفقهية ومتطلبات دولة الحداثة.
 - تفتح الدولة قنوات اتصال مباشرة مع تلك المؤسسات الوقفية في إطار من الود والتفاهم والتحاور المشترك بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة، واستغلال طاقات هذه المؤسسات فيما يدعم اقتصاد الأمة ويرتقي بها ويساهم بفاعلية في تحسين تمويل التعليم بها.

- تتخلى الدولة عن السياسات الصارمة التي فرضتها على مؤسسات الوقف الخيرية مهما كانت أسباب هذه السياسات وإعادة الاعتبار لمؤسسات الوقف الخيرية في إطار الشراكة الهادفة.
- يجب أن تؤمن الدولة بأن تلك المؤسسات والجهات والأفراد الداعمين لتوجهات الوقف ليسوا ضد سياسة الدولة بل هم وسائل دعم لسيادة الدولة، ومساندين لسياستها في دعم الفقراء ودعم التوجه التنموي الشامل.

- إتاحة الفرصة للقاءات مباشرة بين الدولة وممثلي قطاعات الأوقاف لإزالة المشكلات ودراسة العقبات واقتراح الأسس الداعمة للتوجه المستقبلي المنشود المفضل لعلاقة القطاع الرسمي لمؤسسات الأوقاف الإسلامية.

- إنشاء هيئة مستقلة عن وزارة الأوقاف تتولي مهمة إدارة مؤسسات الوقف وتتولي مهمة دعم العلاقة مع الدولة بما يضمن تحقيق الصالح العام لتلك المؤسسات والدولة.

٢- تحقيق المواءمة بين سياسات الإصلاح الاقتصادي والوقف وخصوصياته وفق مستجدات القرن الحادي والعشرين في ميدان تحسين تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر:

يقترح البحث في هذا المحور مجموعة من الممارسات هي:

١- يجب الإيمان بأنه الوقف من المعاملات الشرعية التي بها الإسلام والتي يجب أن تقدر وتحترم وأن تقنن في إطار يحترمها ويقدرها.

٢- سياسات الإصلاح الاقتصادي المعاصرة يجب أن ترسخ مبدأ الاعتماد على الأوقاف بأن تفعل توجهات الأشخاص نحو التطوع والمشاركة الخيرية في دعم تحسين تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.

٣- الاستثمار الوقفي يجب أن يكون محل اهتمام رجال الاقتصاد والمال في الدولة بأن يتحول هذا الاستثمار من مجرد محاولات فردية عشوائية إلى إطار مالي استثماري مقنن وفق قواعد وأسس اقتصادية ترقى به وتقوده نحو دعم الاقتصاد القومي.

٤- القول بأن نظام الوقف الإسلامي لا يناسب القرن الحادي والعشرين هو اتهام باطل لا أساس له من الصحة، فالوقف يجب أن تعاد صياغته وتعاد إليه مكانته من خلال دعم الدراسات التحليلية والنقدية لهذا القطاع الوقفي بما يدعم علاقة الدولة بمؤسسات الأوقاف.

٥- الاستثمار الوقفي لا يهدف ربحاً بل يهدف منفعة عامة وبالتالي فإنه يدعم الدولة ويخفف عن كاهلها بعض الأعباء الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى من يعاونها لتحمل مشاق تلك المسئوليات.

٦- سياسات الإصلاح الاقتصادي تهدف إلى الارتقاء برأس المال البشري وسياسات الوقف تعمل هي الأخرى على تنمية رأس المال البشري فلا بد من تنمية رأس المال البشري فلا بد من تلاقي الأهداف عبر استراتيجية مستقبلية اقتصادية تشمل الاثنين معًا.

٧- سياسات الإصلاح الاقتصادي تستمد قوتها من التوافق الشعبي وسياسات الوقف قادرة على تحقيق هذا التوازن من خلال مساندة الدولة، ودعمها وتطوير أدائها، ودعم مسيرتها نحو التفوق والتقدم الاقتصادي المأمول لا سيما في ميدان تحسين تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.

٣- تعزيز الشراكة المجتمعية وتطوير التوجه الاقتصادي والتربوي لقطاع الأوقاف في ميدان تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر:

ويمكن دعم هذا التوجه من خلال الإجراءات المقترحة التالية:

- دعم قيم الشراكة المجتمعية ودعم التوجه نحو المشاركات الخيرية في مجال تحسين تمويل التعليم.

- حث الناس على العطاء والبذل الاجتماعي تحقيقًا لقيم سامية حث عليها الإسلام بما يضمن الاستقرار التعليمي للأزمة ودعم المبادرات الخيرية في مجال تحسين تمويل التعليم على كافة المستويات.

- دعوة الناس لاحترام مؤسسات الوقف وصيانتها وعدم استباحة حريتها بدعوى عدم الرقابة عليها، وبدعوى خروجها عن نطاق سيطرة الدولة المركزية.

- التأكيد على أن الوقف نابع عن قناعة شخصية لدى الأفراد بجدوى المشاركة والتطوع لوجه الله تبارك وتعالى.

- التأكيد على أن الشراكة المجتمعية تهدف إلى تحقيق التوازن والتلاحم بين كافة المؤسسات الأهلية والخيرية في المجتمعات العربية بعيدًا عن النزعات القبلية والعصبية المحلية وفروق الدين والجنس واللغة ذلك لأن الوقف بتحسينه لتمويل التعليم يهدف صالح البشرية جمعاء دون اعتبارات معينة.

- إن دعم الشراكة المجتمعية يأتي في إطار التوجه العالمي للاستفادة من الجهود التطوعية ولكن من خلال توجه منظم يقدر الشراكة ويقدر التعاون وينمي قيمة التطوع ونحن مطالبون بذلك التوجه العالمي الذي يقدر تلك المؤسسات وينظم تلك الجهود وينقلها من طور العشوائية إلى طور المنهجية والنظام المقنن المثمر.

- التأكيد على أن الشراكة المجتمعية هي توجه إسلامي أصيل قائم على التعاون على البر والتقوى ومساندة الناس وبث السعادة والفرح والأمل في قلوبهم وتحقيقًا للغايات المنشودة مثل

التكافل والتضامن والتلاحم والتواصل بين الناس وتلك أسمي غايات الوقف في الإسلام إذ يضمن استثماراً معنوياً لطاقات الإنسان تقوده نحو العمل والإبداع والإنتاج بلا حدود.

٤- تعزيز السياسات المقترحة لتفعيل التوجه الاقتصادي لقطاع الأوقاف اقتصادياً وتربوياً لدعم تمويل التعليم:

ولتحقيق المحور الرابع فإن الدراسة الحالية تقترح بعض السياسات تتعلق بتفعيل التوجه الاقتصادي لقطاع الأوقاف من خلال:

أ- المناهج الدراسية :

- يمكن للمناهج الدراسية أن تدعم استثمار أموال الوقف الإسلامي لتحسين تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر من خلال:

- تعميق قيمة التطوع داخل الكتب والمناهج الدراسية.

- دعم التوجه التطوعي من خلال ممارسات الطلاب عملياً للقيم الإسلامية التي تمت دراستها.

- تدريب الطلاب على ممارسة قيم التطوع والاستثمار التطوعي داخل مؤسسات الدراسة.

- دعم توجهات الطلاب لزيارة الفقراء ودور رعاية الأيتام والمستشفيات والمؤسسات الخيرية للتصدق على المحتاجين والفقراء.

- دعم توجهات المعلمين وتدريبهم على ممارسة التطوع وتشجيعه داخل المدرسة والمجتمع المحيط.

- فتح مجالات الاتصال بين المدارس والجامعات ومؤسسات الدولة التعليمية وقطاعات الأوقاف في الدولة بما يضمن ترسيخ هذا التوجه المستقبلي في نفوس الطلاب مما يمكننا مستقبلاً من بناء طاقات بشرية خلاقة قادرة على قيادة مسيرة التقدم.

- تضمين المناهج المدرسية والجامعية معلومات تتناول قيمة الوقف الاقتصادي وأساليب الاستثمار الوقفي وفقه الوقف ودوره في النهوض بالحضارة الإسلامية قديماً والاستفادة من روعة الماضي لبناء الحاضر المشرق المثمر.

- تشجيع طلاب المدارس والجامعات لإجراء بحوث ودراسات تتناول الوقف وأساليب تنميته وأساليب استغلاله لدعم التوجه الاقتصادي الحديث الوقفي الحديث الداعم لاستثمار الأوقاف في مجال تمويل التعليم.

ب- وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات

يمكن لوسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات أن تدعم التوجه الاقتصادي لقطاع الأوقاف الداعم لتمويل التعليم من خلال الإجراءات التالية:

- تتولي وسائل الإعلام التعريف بالوقف ومفاهيمه وغاياته وتؤكد على سمو أهدافه وروعه وتوجهاته ودوره المأمول في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.
- أن تبرز وسائل الإعلام الماضي الاقتصادي المشرق للوقف ودوره في رقي الحضارة الإسلامية وريادتها للعالم.
- أن تتناول وسائل الإعلام المسموعة أو المرئية أو المقروءة برامج ودراسات داعمة للوقف ومؤكدة على توجهاته التنموية المستقبلية.
- أن تتولي مصر مهمة إنشاء قنوات فضائية داعمة لتوجهات الوقف، وداعمة للتوجه الاقتصادي للوقف تتولي مهمة التواصل مع أهل الخير، وترشدهم إلى أفضل الطرق لاستغلال أموال الوقف وقبول التبرعات والهبات، وفق ضوابط قانونية واشتراطات أخلاقية ومحاذير محددة تضمن أمانة التواصل وأمانة التعامل مع الموارد الوقفية تسهم إسهاماً فاعلاً في مجال تحسين تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.
- أن تتولي الأمة العربية مهمة استثمار تكنولوجيا المعلومات في القرن الحادي والعشرين وأن تتواصل مع هذه التقنيات العالمية مثل إنشاء روابط عربية للوقف عبر شبكة المعلومات العالمية، والتواصل الفعال بين مؤسسات الوقف العربية من خلال هذه الشبكة، ودعم الدراسات المستقبلية للاستفادة من الوقف الإسلامي والرقى به اقتصادياً.
- أن تتولي مصر مهمة الدفاع عن فقه الوقف من خلال دعم وسائل الإعلام لهذا التوجه والاستفادة من الثورة المعلوماتية العالمية والرد على الشبهات التي اتهمت التوجه الاقتصادي للوقف الإسلامي بدعم الإرهاب والقيام بحملة إسلامية كبرى تستغل تكنولوجيا القرن الحادي والعشرين لإبراز الوجه المشرق للوقف الإسلامي وتوجهاته الاقتصادية الفريدة ودورها في دعم التوجه الإنساني العام نحو الأمن والاستقرار والسلام من خلال توظيف أموال الوقف لتحسين تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.

ج- اللامركزية

- يمكن تدعيم التوجه الإسلامي للوقف من خلال دعم اللامركزية عن طريق:
- إنشاء هيئات مستقلة للوقف الإسلامي تتولي إدارة أموال الوقف إدارة مستقلة بعيداً عن سطوة الدولة وبالتالي بناء آلية شراكة تمكن هذه المؤسسات من تحسين تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.
- أن تمنح الدولة تلك المؤسسات الوقفية سلطة الإدارة اللامركزية اعتماداً على فكر إدارتها وفلسفتها الخاصة ولكن في إطار من الدراية والخبرة اعتماداً كذلك على خطة الدولة لإصلاح التعليم.

- أن تؤمن تلك المؤسسات بأن اللامركزية لا تعني الهروب من سيطرة الدولة والخضوع للأهواء الذاتية بل إن اللامركزية يجب أن تمنح تلك المؤسسات مسئولية إدارة الموارد وإدارة الاقتصاد ولكن في نفس الوقت فإن للدولة حرية ضبط الأداء ومتابعة الخطط والبرامج في ميدان تحسين تمويل التعليم بما يحقق لها السيطرة والسيادة والمحافظة على نظامها التعليمي خصوصًا في ظل التحديات العالمية المعاصرة.

د- التمويل

- تمويل مؤسسات الوقف لا بد أن يكون خاضعًا للضوابط الشرعية والفقهية للوقف، وأن يكون التمويل محدد المصدر، معلوم القيمة، وأن يكون هدفه وجه الله تعالى، وأن تتولي المؤسسات الوقفية دعم توجهاتها الخيرية في مجال تحسين تمويل التعليم اعتمادًا على ميزانياتها المعتمدة ووفق ضوابط مالية ومحاسبية شديدة.

هـ - المساءلة والمحاسبية

ولضمان المساءلة والمحاسبية لقطاع الأوقاف اقتصاديًا بأن الدراسة تقترح:
- إنشاء هيئة وقفية محايدة تتعاون مع الدولة في مراقبة ومتابعة ومساءلة ومحاسبة مؤسسات الوقف فيما يتعلق بآليات وضوابط الإنفاق على تحسين تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.
- وضع ضوابط وقواعد صارمة لإدارة مؤسسات الوقف وإدارة موارد الوقف تكفل النزاهة والشفافية في التعامل مع تلك الموارد في مجال تحسين تمويل التعليم.
- استخدام العقاب الصارم حيال كل من تثبت خيانتها لأمانة الأموال الموقوفة لتحسين تمويل التعليم، أو حتى عدم تحمل المسئوليات بالشكل الأفضل أو الإخلال بالمهام المكلف بها من يتولي إدارة الوقف لتحسين تمويل التعليم.
- الإيمان بأن مال الوقف هو مال الله وبالتالي فإن الرقابة الذاتية والضمير الإنساني الحي هو الرقيب وهو المسئول الأول أمام الله عن الشفافية والنزاهة والتي من خلالها تنجح مؤسسة الوقف اقتصاديًا وبالتالي تحقق الأهداف المنشودة منها في مجال تحسين تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.

مراجع البحث:

- البيومي، إبراهيم غانم (١٩٩٨) : الأوقاف والسياسة في مصر، دار الشروق، القاهرة.
- البيومي، إبراهيم غانم (٢٠٠٣): نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي: من بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مايو .

- البيومي، إبراهيم غانم (٢٠٠٤): نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي: من بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت. ٨ - ١١ أكتوبر ٢٠٠١، عرضها وعلق عليها: محمد -جمال باروت: مجلة المستقبل العربي، بيروت، ع ٣٠١، مارس ٢٠٠٤.
- ابن بطوطة، محمد بن عبدالله بن محمد اللوتي أبو عبدالله (١٤٠٥): رحلة ابن بطوطة المسماه "تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار" تحقيق على المنتصر الكتابي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ، ط٤، ج ١.
- البرعي، أحمد حسن (١٩٩٩): نحو مشروع حضاري لنهضة العالم الإسلامي، من بحوث المؤتمر العام الحادي عشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية المنعقد بالقاهرة ٢٢ - ٢٥ يونيو ١٩٩٩، بعنوان (نحو مشروع حضاري لنهضة العالم الإسلامي)، سلسلة قضايا إسلامية، ع (٥٠)، ١٩٩٩.
- رؤية مصر (٢٠٣٠) متوفر عبر الرابط التالي :
<http://www.sdseggypt2030.com,12/2/2024>
- جمعة، محمد حسن (٢٠١٩): التخطيط لتمكين جماعات الضغط المجتمعي من المشاركة في صنع القرار التعليمي في ضوء استراتيجية ٢٠٣٠ لتطوير التعليم العالي لمصر، مجلة تطوير الأداء الجامعي، جامعة المنصورة، مايو ٢٠١٩، ٦٧: ٩٩.
- حسن، أحمد حسين (٢٠٠٨): المجمع المدني والتحويلات البنائية: قراءة في معطيات الحالة المصرية المعاصرة، مجلة شئون اجتماعية، الشارقة، ع ٩٧، السنة ٩٧، ربيع ٢٠٠٨. يونيو ٢٠٠٤م.
- عبد الرحمن، أحمد عوف (٢٠٠٦): الأوقاف والحضارة الطبية الإسلامية، سلسلة قضايا إسلامية يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، جمهورية مصر العربية، ع (١٣٦)، ٢٠٠٦.
- حسين، أحمد فراج (١٩٩٧): أحكام الوصايا والأوقاف في الشريعة الإسلامية، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٧.
- أمارتيا صن (٢٠٠٤) : التنمية حرة. مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع (٣٠٣)، مايو ٢٠٠٤.
- قنديل، أماني (٢٠٠٢): المجتمع المدني العالمي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

- الجباس، أمجد خليل(٢٠٠٥): **البرلمان والجمعيات الأهلية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.
- دبور، أنور محمد (١٩٨٣): **أحكام الوقف في الفقه الإسلامي والقانون**، دار الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، ط١.
- النمر، أيمن محمد عمر(٢٠٠٦): **الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية**، مجلة **الشرعية والدراسات الإسلامية**، مجلة تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ع(٦٠)، السنة ٢٠٠٦، مارس ٢٠٠٦.
- النجار، باقر سلمان(٢٠٠٧): **المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج إلى إصلاح**، **المستقبل العربي**، مجلة يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٣٨) السنة ٢٩، أبريل ٢٠٠٧.
- جاك أتالي(١٩٩٥): **الألفية الجديدة: الرابحون والخاسرون في النظام العالمي القادم**، ترجمة وتعليق: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٥.
- الجمعية الخيرية الإسلامية(٢٠٠٠): **كتاب ندوة الوقف**. بعض نتائج مؤتمر الوقف لرابطة الجامعات الإسلامية، مايو ١٩٩٨، بورسعيد للأستاذ الدكتور جعفر عبد السلام الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية، ٢١ فبراير ٢٠٠٠، القاهرة (بتصرف).
- الببلاوي، حازم(١٩٩٧): **على أبواب عصر جديد**، الهيئة المصرية العامة للكاتب، القاهرة.
- الهنداوي ، حسن بن إبراهيم(٢٠٠٤): **التعليم وإشكالية التنمية**، كتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطر، ع(٩٨)، السنة ٣٢.
- فان دالين، ديولب(١٩٩٤): **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، ترجمة محمدا نبيل نوفل وآخرون، ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- مرزوق ، زاهية أحمد ، درويش، يحيى حسن(د.ت) : **الخدمة الاجتماعية وتطور فلسفتها**، شركة مكتبة ومطبعة البابر الحلبي، القاهرة.
- يكن زهدي (د.ت): **الوقف في الشريعة والقانون**، بيروت.
- ملحم، سامي محمد(٢٠٠٥): **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الحص، سليم(٢٠٠٥) : **آفاق التنمية العربية المستدامة**، مجلة **المستقبل العربي**، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣١٥)، السنة ٢٨، مايو ٢٠٠٥.
- الباجي، سليمان بن خلف (٢٠١٨): **المنتقى شرح الموطأ**، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ٦/ ١٢٢.

- سنن أبي داود، كتاب المناسك رقم ١٩٩٠.
- عيساوي، شارل (٢٠٠٥): الشروط الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع٣٢٢، السنة ٢٨، ديسمبر ٢٠٠٥.
- دنيا، شوقي أحمد (١٩٩٥): أثر الوقف في إنجاز التنمية الشاملة، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، ع(٦٤)، السنة ٦.
- صحيح البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الوقف، ج ٢.
- صحيح البخاري: كتاب الوصايا، باب الوصايا، ج ٣.
- صحيح البخاري: كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: (وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله)، ١٣٩٩ / ٢ / ٥٣٤ رقم.
- صحيح البخاري: باب محاسبة الإمام عماله، ٨ / ٤٦٥.
- صحيح البخاري: كتاب الجهاد والسير. باب من احتباس فرسًا.. ٣ / ١٠٤٨ - رقم ٢٦٩٨.
- صحيح مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، ج ٣.
- أبو طالب، صفي حسن (١٩٩٩): أثر العولمة على الهوية الثقافية في العالم الإسلامي من بحوث المؤتمر العام الحادي عشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية المنعقد بالقاهرة، ٢٢ - ٢٥ يونيو ١٩٩٩ بعنوان (نحو مشروع حضاري لنهضة العالم الإسلامي، سلسلة قضايا إسلامية، ع(٥٠) ١٩٩٩.
- المهدي، طارق: الإخوان على مذبح المناورة ١٨٢٨ - ١٩٦٨، دار آزال للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٨٦.
- مصطفى، عاطف (٢٠٠٧): الرؤى الإصلاحية لمشكلات الوقف الإسلامي، مجلة الأزهر، مجلة يصدرها مجمع البحوث الإسلامية بمصر، أغسطس، ٢٠٠٧، ج٧، السنة ٨٠.
- الهيبي، عبد الستار (١٩٩٧): الوقف ودوره في التنمية، مركز البحوث والدراسات، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطر، ١٩٩٧.
- غنيمه، عبد الفتاح مصطفى (٢٠٠٢): الوقف في مجال التعليم والثقافة في مصر خلال القرن العشرين، سلسلة قضايا إسلامية، يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، جمهورية مصر العربية، ع(٨٩)، ٢٠٠٢.
- النجار مبروك عبدالله (٢٠٠٧): "ولاية الدولة على الوقف والمشكلات والحلول" من بحوث مؤتمر "الرؤى الإصلاحية لمشكلات الوقف الإسلامي" جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧.

- السيد، عبد الملك (٢٠١٠): الدور الاجتماعي للوقف. من بحوث ندوة إدارة وتثمين ممتلكات الوقف، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ١٤١٠.
- سعيد، عبد المنعم (٢٠٠٤): مصر دولة متقدمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- الحنفي، عبد الواحد (٢٠١٦): شرح فتح القدير، دار الفكر، بيروت، ط٢، ٦ / ٢١٦.
- المقدسي، عبدالله بن أحمد (١٩٩٢): المغني، تحقيق عبدالله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢، ٨ / ٢٣١.
- شلبي، عبدالله محمد (١٩٨٥): الحركات السياسية الإسلامية في المجتمع المصري ١٩٧٥ - ١٩٨٥، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٤.
- جوهر، على صالح (٢٠٠٨): الإصلاح التعليمي في العالم العربي توجهات عالمية، المكتبة العصرية، المنصورة.
- جوهر، على صالح (٢٠٠٨): التخطيط التربوي والتنمية، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠٠٨.
- السرطاوي، فؤاد (١٩٩٩): التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، دار المسيرة، الأردن، ط١، ١٩٩٩.
- مرسي، فؤاد (١٩٦٧): هذا الانفتاح الاقتصادي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٦٧.
- فريش ستسيبات (٢٠٠٤): الإسلام شريكا، دراسات عن الإسلام والمسلمين، ترجمة عبد الغفار مكاي، سلسلة عالم المعرفة، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع (٣٠٢) أبريل ٢٠٠٤.
- محمد، قطب إبراهيم (١٩٩٩): النظم المالية في الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.
- الدسوقي، محمد (٢٠٢٠): الوقف ودوره في تنمية المجتمع الإسلامي، سلسلة قضايا إسلامية، يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، جمهورية مصر العربية، ع (٦٤)، القسم الأول.
- جنيدي، محمد الشحات (١٩٩٩): رؤية مستقبلية لنظام الوقف الإسلامي، مجلة الوعي الإسلامي، تصدرها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ع (٤١٠) السنة ٣٦، أبريل / مايو ١٩٩٩.
- المهدي، محمد (٢٠٠٤): كيف تنجح مؤسسة الوقف، مجلة الوعي الإسلامي، تصدرها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ع (٤٦٨)، السنة ٤١، أكتوبر ٢٠٠٤.
- الشوكاني، محمد بن علي (٢٠١٩): نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار، شرح منتقي الأخبار، دار الحديث، القاهرة، ٦ / ٢٥، ٢٠١٩.

- زقزوق، محمد حمدي (٢٠٠٧): مقاصد الشريعة الإسلامية وضرورات التحديد، سلسلة قضايا إسلامية، يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، جمهورية مصر العربية، ع(١٤٥)، مارس ٢٠٠٧.
- قلعجي، محمد رواسي (١٩٩١): مباحث في الاقتصاد الإسلامي في أصوله الفقهية، دار النقائس، بيروت، ط١، ١٩٩١.
- رئاسة مجلس الوزراء (٢٠٢٤): مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار . واقع الإنفاق على التعليم قبل الجامعي بمصر.
- الفنجري، محمد شوقي (٢٠٠٨): الوسطية في الاقتصاد الإسلامي، سلسلة قضايا إسلامية، يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، جمهورية مصر العربية، ع(١٦٢)، أغسطس ٢٠٠٨.
- الفنجري، محمد شوقي (٢٠٠٠): الوقف: السبيل إلى إصلاحه أو تصويبه، وصولاً إلى تفعيل دوره، ندوة الوقف التي نظمتها الجمعية الخيرية الإسلامية بالقاهرة، يوم الاثنين الموافق ٢١ فبراير ٢٠٠٠.
- القريشي، محمد عبد الرحيم (٢٠٠١): قانون الوقف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- الخشت، محمد عثمان (٢٠٠٤): المجتمع المدني: وزارة الثقافة، جمهورية مصر العربية، سلسلة الشباب، ع(٨)، ٢٠٠٤.
- الحاجي، محمد عمر (٢٠٠٤): لماذا الاقتصاد الإسلامي، مجلة الوعي الإسلامي، تصدرها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ع(٤٦٨) السنة ٤١، سبتمبر/ أكتوبر ٢٠٠٤م.
- أمين، محمد محمد (١٩٨٠): الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر - دراسة تاريخية وثائقية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠.
- وهبة، محمود (١٩٩٤): البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في العيد الخمسين. العالم الثالث بين الامتصاص والافتقار، (الأهرام)، ١٠ أغسطس ١٩٩٤م.
- الميمان، ناصر عبدالله (٢٠٠٧): مخالفة شروط الوقف، من بحوث مؤتمر "الرؤى الإصلاحية لمشكلات الوقف الإسلامي" جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧.
- مصطفى، هالة (١٩٩٥): الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك، مركز المحروسة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥.
- هانز كينغ: نحو أخلاق عالمية "إعلان عالمي صادر عام ١٩٩٣م، التسامح، مجلة فصلية فكرية إسلامية، تصدر عن وزارة الأوقاف والشئون الدينية، سلطنة عمان، السنة الثانية، صيف ٢٠٠٤.

- النووي، يحيى بن شرف (١٩٥٨): المنهاج، ط: مصطفى الباي الحلبي، ١٩٥٨، ٢ / ٣٧٧.
- قنديل، أماني (١٩٩٩): تطور المجتمع المدني في مصر، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد ٢٧، العدد ٣، يناير/ مارس ١٩٩٩.
- محمد، سليمان عبد ربه (٢٠٠٢): الجهود التربوية للجمعيات الأهلية في مصر، مجلة التربية، تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة ٥، ع ٦، مارس ٢٠٠٢ م.
- www.conservative.com/new/article.cfm?obj id:2m.
- www.indgop.org/stacks.edu.php.
- www.nwre.org/scpd/natspec/catalpg/index.html.
- www.sis.gov.ef/ar/default.html.
- www.eygpt2020.org.
- www.unesco.org/iiep.
- www.ndp.org/conf.program/papers/edu.doc